الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

القيادة الأمريكية للنظام الدولي الجديد

(أحادي القطبية)

مذكرة مكملة لمتطلبات لنيل شهادة الماستر في تاريخ المعاصر

إعداد الطالب:

- وليد خليل

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. أحمد مسعود سيد علي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أ. د. أحمد رواجعية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
د. بلعمري فاتح	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنـة الجامعيـة :1436- 1437 هـ /2015- 2016 م

ك تعط لاإ هنادلبيير لاو ركبر لا إليدلا يط لايله إ...مبيد لا و

لكركذب لا تظحدلد ا

لكوفعب إ قرخا يطتلا و.....لكتيوُر بلا إ لجلبيطتلا و

"ه لد جللّه ا

ة ذ مللأى دوة للسر اغ لد نملى إ.....هـ ذوتمللأا.....ر وو ةرلا ي نلى إ

يلنلملد لد.....

م لسو يلعللّه لل صمحد ذحيس

ل ا فذا ذ تسلئن افرعاوركدلص لبخم دتأ نألإ م اقذا اذهني نصي لا

تيعجاو ر د أ رسيفويرا لضفتله

تيا نعم كب موي صخيخذ وه ،ة لسر ا هذه لعف ئلإابه ةرهسة لحرو

ت لهيوت نئيموه

هجو أو قذتسلألى ةصا ردق تةيحيشو ملم أ ةضا فذ ا

لخبت لميتذ اهمعد فاوباه عيجت لجموات ب لا ذه تملإ لي.

لىإ ابدأ ويني وقفذر نيذ لا هم قطح اجذ اتبتكم فيمه أي تاطخ ر وشمني

ا اهذ اكو لمعو نعذ ا د نسل مهعذ لي

الإهداء

بسم القدوس السلام مسخر العقول والأذهان الذي لولاه لكنا نقطة استفهام

وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه أجمعين بتوفيق من الله عز وجل وبجهد وتعب كبيرين أتممنا هذه المذكرة والتي نرجوا أن تنفع كل من قرأها

إلى التي رسمت بحنانها طريقي، ولا تزال.... وكللت بدعائها سماء رحلتي، ولا تزال...

إلى التي كلما فكرت في حق تعبها، أحس أنني أنكسر ببطء أمام مستحيلات ذلك...

والدتي

إلى الذي علمني معاني الحياة الأولى.... وفاض علي كبرياءه بحنوه وعطائه...

والدي

إلى شموع عائلتي... إخوتي

إلى قرة عيني... أويس أبرار أريج عبد الجليل

إلى أساتذتي ورفقاء درب العلم... أحلى الدروب

مقدمة

لقد تغير كثيرا وجه التاريخ منذ فجر العقد الأخير من القرن العشرين، وبدأت العلاقات الدولية تدخل مرحلة غابت عنها طويلا بفعل ما شهدته من إحداث وتطورات في بنية العالم، ومن ثمة خريطته السياسية وعلاقات القوى فيه ، وابرز هاته التحولات التي شاهدا التسعينات نهاية أو اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوة أعظم في حدى كفتي ميزان العلاقات الدولية محافظا على تواز نا من الاختلال وعلى نارها من الاشتعالات السياسية وعلاقات القوى فيه ، لقد كان لهذه المرحلة الجديدة ملامح ومميزات صبغت مجرياتها وشكلت علامات بارزة فيها،وقد كان من أبرزها الأحداث السياسية والعسكرية بالإضافة إلى الأحداث الاقتصادية الجديدة التي ظهرت بعد انهيار النظام الاقتصادي الشيوعي الذي كان الاتحاد السوفيتي حاضنه الرئيسي.

وغداة نهاية الحرب الباردة ، ظهرت الولايات المتحدة مترددة ،كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ثم الثانية بشأن الوجهة الواجب التقدم نحوها والكيفية الأنسب في التعامل مع عالم لم يعد يشبه كثيرا عالم الحرب الباردة.

أن التاريخ ليس إلاّ أحداث فريدة وا ٍن تشابهت، فقد كانت العودة إلى الماضي – حين توجهت لأنظار مرة أخرى في استجابة يمكن تفهمها أمام حالة الضبابية و اللايقين ، إلى تلك السنوات الحاسمة التي حددت عندها الخيارات الكبرى في مواجهة الخارج-خطوة غير كافية وا ٍن كانت تسمح بإقامة التماثلات وتتيح إيجاد التشابهات،كان المطلوب من قادة أمريكا حينها تحمل مهمة ليست سهلة دائما، إجتراح طريق وسط بيئة غير مستكشفة بالمرة أملا في الوصول إلى وجهة لم تكن واضحة تماما منذ بداية، وا ٍلى حد ما أكثر تعقيدا من بيئة الحرب الباردة، أقل قابلية لتقدير وأقل قابلية للتحكّم.

ظهر ذلك واضحا في أداء إدارة جورج بوش الأب في عامها الأخير، وأنتج هذا التردد فراغا في التفكير الإستراتيجي حول الدور الدقيق للولايات المتحدة في العالم الجديد وا ٍن كانت هذه الحالة حسب إعتقاد الأستاذ ديفيد أبشاير أمرا طبيعيا يلازم في أغلب الأحيان بدايات مراحل الانتقال الصعبة خاصة وأن نهاية الحرب الباردة أعقبها أن ساد اعتقاد متفائل لظرف وجيز بأن تفتّح المرحلة الجديدة على شيء ما مغاير لما ميز الفترة السابقة، ليتبين سريعا أن هذا الأمر المغاير كان بعيدا على أن يكون السلام العالمي. خلافا لسابقتها، كانت إدارة الرئيس بيل كلينتون أولى الإدارات الأمريكية فعليا في فترة ما بعد الحرب الباردة- تدرك جيدا صعوبة ما ينتظرها فالولايات المتحدة لم تشهد منذ أواخر الأربعينات تحديا كالذي تشهده في هذه المرحلة لصياغة سياسة خارجية جديدة برمتها لعالم تغير بصورة أساسية. في عالم أصبحت فيه المجتمعات

المختلفة والمنظومة الدولية نفسها تتطور في اتجاهات جديدة، كان على الولايات المتحدة أن تصل إلى تسيير التغير وما قد يرافقه من حالات لاإستقرار والاضطراب بطريقة تُبعد مخاطر الفوضى وتحافظ على قيم ومصالح الولايات المتحدة وتمنع عنها الضرر.

و لا شك أن الولايات المتحدة أضحت غداة نهاية نظام يالطا الضامن الرئيسي للاستقرار وعنصر الموازنة الأكبر والأقوى للنظام. ومن المفترض أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد أعادت منح الولايات المتحدة حرية اختيار حقيقية، غير أنالموقف المفارقة الذي كانت تعيشه القوة الأولى حينها (منتصرة منهكة) جعل الاختيار بالغ الصعوبة.

لعلّ ما ساقه هنري كيسنجر في كتابه "الدبلوماسية" وصيفا لهذا الموقف من أدقّ ما يمكن، حيث يقول: "إن الجديد في النظام العالمي الناشئ أن أمريكا –وللمرة الأولى– أمست عاجزة عن الانسحاب من العالم وأضعف من الهيمنة عليه، فهي لا تستطيع تغيير الطريق الذي أدركت من خلاله دورها عبر تاريخها، وليس لها أن تفعل ذلك. فهي يوم دخلت المحفل الدولي كانت عندئذ يافعة وقوية معا، واستطاعت بفضل قوتها أن تصنع عالما يتوافق ورؤيتها للعلاقات الدولية، وبعد عقود طويت، أضحت الولايات المتدة في موقف أقلّ من تأهيلها لنيل كامل رغباتها أو الإصرار عليها"

أسباب اختيار الموضوع:

كانت الرغبة في التعرف على النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، واهم اللعبين للدور الرئيسي فيه وكذلك أعجبني هذا الموضوع والذي يحتوى على معلومات فريدة عن العلاقات الدولية المعاصرة

- طرح الإشكال:

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكال التالي:

ماهو النظام الدولي الجديد الذي تشكل بعد الحرب الباردة ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى عدة تساؤلات فرعية ندرجها على النحو التالي:

ا/ماهو مفهوم النظام الدولي الجديد ؟

ب/ ماهي أهم سماته ؟

ج/ومادور الولايات المتحدة الامريكية في هذا التنظيم ؟

د/ ماهي ألياته ووسائل تفعيله من طرف الولايات المتحدة الأمر يكية ؟

وللرد على هاته التساؤلات ارتأينا بناء الموضوع على النحو التالي في البداية تمت تهيئة الموضوع من خلال **الفصل التمهيدي:** والذي جاء بعنوان خلفيات ظهور النظام الدولي الجديد تناولنا في انهيار المعسكر الشيوعي وحرب الخليج

ثم انتقلنا إلى **الفصل الأول اتي معنون تحت اسم ماهية وملامح النظام الدولي الجديد تناولنا فيه المفهوم والنشاة وملامح وسمات النظام الدولي.**

أما بالنسبة **للفصل الثاني** فتحدثنا فيه عن آليات ووسائل تفعيل النظام الدول الجديد من طرف الولايات الممتحدة الأمريكية

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مسألة مهمة في التاريخ المعاصر والمتمثلة في التعرف علي النظام الدولي وأهم فاعليه.والتعرف علي كيفية قيادته عي يد الولايات المتحدة الامريكية وكيفية تمرير قوانينها في المحافل الدولية

أهمية الدراسة:

هي محاولة لكشف النقاب عن الأوضاع لتي آلت إليها العلاقة الدولية بعد الإفرازات التي أنتجتها الحرب الحرب الباردة ، كما أن الدراسة تهدف إلى إماطة اللثام عن حقيقة النظام الدولي الأمريكي ، ومعرفة آلياته الحقيقية و الأدوات التي تستخدمه الولايات المتحدة للسيطرة علي النظام وتسيره

5- **المنهج المتبع:**

أما المنهج الذي اتبعته والذي فرضته طبيعة الموضوع، فهو المنهج التاريخي الوصفي والذي يناسب سرد مختلف الأحداث والحقائق وكذلك المنهج التحليلي فلقد اعتمدنا عليه لمحاولة تحليل بعض الأوضاع التي مر بها النظام الدولي الجديد

لقد اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على مجموعة من المصادر و المراجع المتنوعة تختلف أهميتها حسب معالجتها للموضوع و سأقتصر على ذكر أهمها: تشومسكي نعوم النظام الدولي الجديد القديم، جون كريستوف روفين ،أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة، رجب عبد المنعم متولي ،النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغيير.

لقد واجهتني عدة صعوبات أهمها كثرة المصادر والمراجع التي تتحدث النظام الدولي الجديد وأحسنها موجود بالغة الأجنبية

احتواء المراجع علة معلومات محدودة ومكررة.

الفصل التمهيدي

مديجا لي مدا لظذا موظت يرلفاخ

لاوأيءوشد ركسعد ر ليهذ إ.

يلذ: تمي نث دا ج لذاب رح 1991.

للذض عبت ا ص تم لظذد روهظن اشين يس ليسد ة د ق ا

ديلج لي ودا ا

أولا: انهيار المعسكر الشيوعي

لقد بدا العالم في أعقاب الحرب الباردة وكأنه مدينة كبيرة اختفت منها معالمها الرئيسية، فقد كانت الخصومة بين الشرق والغرب التي سيطرت على العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين النظير الجيوبوليتيكي لأفق مدينة ما، وبحلول عام 1991كان هذا الأفق قد اختفى وتلاشت معه حدود ظلت قائمة زمنا طويلا، سنحاول ذا المبحث دراسة أهم التغيرات الجيوبوليتيكية التي أثرت في العلاقات الدولية.

مع نهاية الثمانينات شهدت السياسة الدولية تحولات مهمة أدت إلى نهاية الحرب الباردة في أوروبا، ثم نهلية الكتلة الاشتراكية ونهاية الاتحاد السوفيتي، وقد بدأت تلك التحولات مع وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي سنة 1985م، وذلك خلفا لشيرنينكو (1984 م -1985).

قد كان الأخير بدوره خلفا لبريجنيف (1982 م-1964م)، والذي شهد الاتحاد السوفيتي بعهده فترة ركود شاملة،أتى غورباتشوف برؤية جديدة أساسها إجراء إصلاحات سياسية في النظام السوفيتي في النظام الذي اسماه (البيروسترويكا)المصارحة، و (الغلاسنوست)إعادة البناء[1].

وفي اتجاه الانفتاح على الخارج وتعديل العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء الحرب الباردة وسباق التسلح، وقد طرح غورباتشوف تلك الأفكار في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي انعقد في25 فيفري- 6مارس سنة 1986م، وهو آخر مؤتمر عقده الحزب بصفته حزبا حاكما، وحصل على موافقة الحزب على تلك الأفكار[2].

هذه الأفكار جعلت المتشددين يحاولون الإطاحة والعودة بالنظام إلى ما كان عليه ففي الثامن عشر من أوت 1991م وللمرة الأولى في تاريخ الاتحاد السوفيتي منذ ثورة 1917م ، تسجل أول محاولة انقلاب عسكرية قامت بها لجنة أطلقت على نفسها اسم "لجنة الدولة لحالة الطوارئ" معلنة إقصاء الرئيس "غورباتشوف" وتكليف نائبه "غينادي ياناييف" بالسلطات الرئاسية. وبتاريخ 22 أوت

1 دانكوس هلين كارير، مجد الأمم: إنهيار الإمراطورية السوفييتية ترجمة: يوسف شلب الشام دمشق: دار الحقيقة، 1994م، ص95.

2 ماضوي علي، أزمة الشرعية الدولية وحرب الخليج. ط1، الرباط،منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، 1991م، ص105.

أعلن الرئيس غورباتشوف سيطرته التامة على الوضع وانه سيعود إلى مهامه مباشرة وهكذا فشل أول انقلاب[1].

بدا "غورباتشوف" في رفع يد الاتحاد السوفيتي عن النظم الحليفة في شرقي أوروبا، وقد ترتب على ذلك حدوث ثورات على تلك النظم ففي "بولندا" تقرر في 17ابريل سنة 1989م ، إعطاء حركة "التضامن" العمالية المعارضة الطابع القانوني، واضطر الشيوعيين لأول مرة ، إلى تكوين حكومة يرأسها رئيس غير شيوعي بدا في إدخال إصلاحات اقتصادية ليبرالية، وفي سنة 1990م انهيار الحزب الشيوعي البولندي، وفي "المجر" حدث تحول سلمي نحو الليبرالية باتفاق الشيوعيين مع المعارضة سنة1989م، وفي السنة ذاتها فتحت المجر حدودها أمام لألمان الشرقيين الراغبين في العبور إلى الغرب عبر أراضيها مما شكل بداية انهيار النظام الألماني الشرقي واستيعابه في ألمانيا الاتحادية وفي 2أكتوبر سنة 1990م وتحت ضغط التحولات في ألمانيا الشرقية تظاهر التشيكوسلوفاك مطالبين بالإصلاح ، وتم تكوين حكومة غالبيتها ليسوا من الشيوعيين[2].

وفي إطار سياسة الانفتاح التي انتهجها "غورباتشوف" اقترح في أوائل 1990م ،عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لمناقشة قضايا الأمن الأوروبي والتي تم فيه إصدار وثيقتين هما "ميثاق باريس"، و"اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا" بموجب "ميثاق باريس" أعلنت الدول الموقعة انتهاء حقبة العداء وبدء حقبة جديدة من المشاركة.

بعد ذلك اتفقت دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي على تصفية الكتلة الشرقية ففي يناير سنة 1991تم الإعلان عن حل الكوميكون وفي 31مارس سنة 1991تم توقيع بروتوكول "بودابست" الذي تم بموجبه تصفية الهيكل العسكري لحلف وارسو، وفي أول يوليو من السنة ذاتها تم توقيع "بروتوكول براج" .الذي لغى الهيكل السياسي للحلف أيضا[3].

---

1 غورباتشوف ميخائيل، البيروسترويكا ترجمة، زياد الملا دمشق، دار الشيخ للدراسات والترجمة والنشر، 1988، ص225.

2 كيسنجر هنري الدبلوماسية، من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ترجمة، مالك فاضل البديري المملكة الأردنية: عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،1995،، ص101.

3 كيندي بول، قيام وانهيار القوى العظمى، ترجمة، رجب مفتاح بودبوس ، الجماهرية الليبية :مصراتة، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1،1993م، ص25.

تتابعت الأحداث والقرارات التي تصب في خانة انهيار الوحدة السوفيتية وأهمها إعلان عشر جمهوريات من أصل15استقلالها، ومطالبة جمهوريات البلطيق بانسحاب الجيوش السوفياتية من أراضيها قبل نهاية عام 1991م.

وبالتالي تحررت أوروبا الشرقية كلها من الهيمنة المركزية السوفياتية في إطار علاقاتها الاقتصادية والعسكرية ،كما تحررت من الهيمنة المركزية الشيوعية في إطار نظمها السياسية الداخلية.

في الوقت ذاته كانت أزمة النظام السوفياتي تتصاعد وذلك نتيجة التناقض بين إدخال الإصلاحات الديمقراطية وجهود النظام الاقتصادي، فتصاعدت حدة التناقضات القومية والأزمات الاقتصادية، كما أن دول الكتلة الغربية اشترطت على غورباتشوف لمساعدة اقتصاديا إدخال تعديل في النظام السوفياتي نحو إنهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، وهو ما فعله غورباتشوف فقد عقد اجتماعا للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في 26يوليو تم خلاله إعلان التخلي عن الماركسية –لينينية وا إسقاط مسمى الاشتراكية في اسم لاتحاد، وا لغاء القانون الاتحادي الصادر سنة 1922م بإنشاء الاتحاد سوفياتي وا قرار معاهدة جديدة تنشئ نظاما كونفدراليا يعطي للجمهوريات سلطات أوسع بما في ذلك حق الانفصال من خلال توقيع المعاهدة الجديدة، وتحويل الاقتصاد السوفياتي إلى اقتصاد سوق يقوم على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص.

كما تم ضبط الأسلحة التقليدية في أوروبا ضمن اتفاقية القوات التقليدية المسلحة في أوروبا TreatyOn Conventional Armed Forces In Europe والتي كانت لها وقع تاريخي كبير لأنها أكثر الاتفاقيات الدولية طموحا إلى الحد من التسلح والتواجد المسلح[1].

ففي المناخ ذاته توصل السوفيات والأمريكان إلى محطة أخرى وهي بدايات الوفاق بينهما وتتجسد هاته الأخيرة في إعلان الرئيسان بوش و غورباتشوف في ثالث محطة للوفاق في تموز 1991اتفاق ستارت *START* بينهما والتي قضت بتخفيض كبير للترسانة الإستراتيجية لكل منهما [2].

1 كيندي بول، يام وا نهيار القوى العظمى، المرجع السابق، ص 102.

2 أمين شلبي السيد، قراءات جديدة للحرب الباردة، القاهرة، دار المعارف، ب.ت.ن، ص 85.

وكان لهاته الاتفاقيات الأثر الكبير في إنشاء وفاق دولي خالي من الأخطار التدميرية التقليدية والنووية على السواء، وقد ورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن وترسانته النووية، ولكنها تحولت لكي تصبح قوة من الدرجة الثانية، كما تحولت إلى التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بالشروط الأمريكية، وقد اتبع الرئيس الروسي يلسن سياسة أوروبية أطلنطية *AURO_ATLANTIC* تقوم على قبول الرؤية الأمريكية للسياسة الدولية، وقد تجلى ذلك في البيان الصادر قمة يلسن وجورج بوش في فبراير سنة 1992 والمعروف باسم "وثيقة التعاون الأمريكي الروسي"، وقد نصت الوثيقة على ستة بنود أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تعتبران أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصمين المتنافسين بل علاقات الصداقة والمشاركة كما انه اعتبارا من تاريخ توقيع الوثيقة سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع بينهما من خلال صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههما فالمميز في هذه العلاقة هو القبول الروسي لمبدأ التفوق الأمريكي في السياسة الدولية[1].

في لأخير يمكن القول أن الرأسمالية ليست الوحيدة المسئولة عن فشل الاشتراكية وبالتالي انهيار الاتحاد السوفياتي، بل يرجع ذلك إلى فشل النظام من الداخل والبيروقراطية.

فلقد مثل عام 1991م نقطة مفصلية في تطور السياسة الدولية، فقبل شهور محدودة من حلول هذا العام انتهت رسميا الحرب الباردة بتوقيع ميثاق باريس في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وفي هذا العام تم حل المؤسسات السياسية والعسكرية للكتلة الشرقية، كل هذا خلق مناخ يوحي لمقدمات عملية ثابتة لنظام دولي جديد.

ثانيا: حرب الخليج الثانية 1991م.

لم تكن حرب الخليج سببا لقيام النظام الدولي الجديد، بقدر ما كانت اللحظة التاريخية المناسبة لإعلان هذا القيام إن من حيث انحصار وضعف قوة الاتحاد السوفياتي أومن حيث متغلال الولايات المتحدة للأزمة وا ٍعلانها للتفوق بغياب معارضة القوى الكبرى لأسلوب معالجتها لازمة واتخاذها لقرار المبدأ بقرار استخدام القوة دون معارضة تذكر في مجلس الأمن .[2] حيث طبق في حالة غزو العراق الكويت ولثاني مرة في تاريخ الأمم المتحدة نظام الأمن الجماعي

1 دانكوس هلين كارير مجد الأمم، انهيار الإمبراطورية السوفييتية، المرجع السابق، ص 78.

2 سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات ما بعد الحرب الباردة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 33 .

المقرر بموجب المادة 1/43 من ميثاق الأمم المتحدة ، وجسد الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 من الميثاق كما لم يجسد من قبل ، وذلك من خلال التحالف الدولي بقيادة الأمم المتحدة ضد العراق عام 1990م -1991م ، الأمر الذي يرى البعض أنه مهد لزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد ، حيث مرت هذه الفكرة إطارا أخلاقيا لتغطية التدخل العسكري الأمريكي في الخليج مبررا لدور الائتلاف الغربي في إعادة الشرعية الدولية للكويت.[1]

حيث وبحسب الرئيس بوش وبتصريح له في 1991/01/29 فإن " الأمر ليس قاصرا فقط على مجر دولة صغيرة تعرضت للعدوان وا ٍنما هو أكبر من ذلك ، إنه نظام عالمي جديد، أين تلتقي من خلاله مختلف دول العالم حول قضية مشتركة ، من أجل السعي إلى تحقيق تطلعات وطموحات الإنسانية إلى السلام والأمن والحرية وسيادة القانون.[2]

" لقد تزامنت حرب الخليج مع خطى الاتحاد السوفياتي نحو الانهيار وساهم كلاهما في حصول نتائج لصالح الغرب ، وبالتالي لصالح إقامة نظام دولي جديد . فانهيار الشيوعية أدى إلى توحيد المعسكر الغربي لأول مرة في مواجهة العالم اجمع وتزايدت قدرته على التدخل ....وأدت حرب الخليج أيضا إلى تعزيز التفاهم بين دول العالم إزاء العالم الثالث واحتواء دول الجنوب ...لقد حسمت حرب الخليج التفوق الأمريكي في العالم".[3]

إذن فان الحديث عن النظام الدولي الجديد إنما جاء في أعقاب التحولات الثورية وقعت في شرق ووسط أوربا بدءا من العام 1989، وعبرت عن نفسها في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، ثم تفكك الاتحاد السوفياتي فقي ديسمبر 1991، هذه التغيرات التي وصفها غالبية الدارسين للنظام الدولي والعلاقات الدولية بأنها تمثل نهاية لنظام عالمي ، هو نظام القطبية الثنائية الذي تشكل أعقاب الحرب العالمية الثانية وان ما حدث في عام 1991، لا يختلف كثيرا عن السوابق التي شهدها النظام الدولي في نهاية الحروب الكبرى، والتي أسفرت عن ظهور تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم الفاعلات الدولية .[4]

---

1 مجد هاشم الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار أسامة والتوزيع، الأردن ، ط 1، 2003م، ص169.

2 abd ennour benantar , l'onu après la guerre froide l'impèratif de rèforme , Casbah Editions ,alger, 2002,P39

3 سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص .34

4 عماد جاد ،(التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية)، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، الأهرام ،القاهرة 2000م،ص 13 .

الأمر الذي ظهرت معه الحاجة إلى إرساء قواعد جديدة للتعامل الدولي تتوافق مع المصالح الغر بية وفي مقدمتها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية،[1] إذ يرى البعض مثلا أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج عام 1990-1991 لا يختلف عن التدخلات السابقة لها في كل من كوريا وفيتنام وأنغولا وتشيلي وغرينادا وبنما والذي هو مدفوع في الحقيقة بدوافع حماية المصالح الأمريكية .[2]غير أن حقيقة ما ذهب إليه هذا البعض يجافي حقيقة وظروف التدخل في الخليج وذلك من عدة جوانب لم تتوافر فيما سبقه من تدخلات لعل أهمها أن غزو العراق للكويت قد تتم ضد دولة عضوه في الأمم المتحدة، وضمها إلى محافظات العراق تحت الرقم19 يعد بحسب القانون الدولي عملا غير مشروع ومن أعمال العدوان التي تستوجب حالة الدفاع الشرعي بحسب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

كذلك فإن التدخل الذي حدث إنما جاء تحت غطاء الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة وبموجب قرار مجلس الأمن رقم (678) الصادر في 1990/11/29، وهو القرار الذي" سمح ومنح الدول الأعضاء إمكانية استخدام كل الوسائل الضرورية بما فيها استخدام القوة، لأجل وضع حد لهذه الوضعية الغير شرعية [3] ـزو الكويت كما سبق القر ار (678) القرار (660) في 1990/08/02 الذي طالب العراق بأن "يسحب قواته فورا وبدون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت عليها قبل 1990/08/01"، [4] كن دون أن يمتثل العراق للقرارات المتلاحقة ، إضافة إلى أن هذا التدخل قد حظي بتأييد أغلب الدول العربية، أما كون التدخل جاء لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة فإن المصلحة الأولى التي تحققت قد كانت استرجاع الكويت لاستقلاله وسيادته أما بالنسبة للولايات المتحدة ومصالحها فذلك يعد من الطبيعي والواقعي في عالم السياسة والعلاقات الدولية.

إذن ومن خلال ما سبق طرحه من إرهاصات ومقدمات لبروز نظام عالمي أو ملامح لنظام عالمي جديد

1 مجد هشام الهاشمي،المرجع السابق، ص 168.

2 عماد جاد،المرجع السابق، ص16.

3 philippe Moreau Dèfeges ,UN Monde d'ingérences , paesse de sciences po, 1997,p53-54.

4 رجب عبد المنعم متولي ،النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغيير،دار النهضة العربية ،ط1،2003 م، ص 243.

ثالثا: تصريحات بعض القادة السياسيين بشان ظهور النظام الدولي الجديد:

ونعني بالقادة السياسيين هنا كبار المسئولين في حكومات الدول الذي يصنعون القرارات بالنيابة عن دولهم، ويكون لتصريحاتهم دلالات مهمة في تحليل الأحداث التي تشهدها الساحة الدولية.

في شهر نوفمبر 1988 م صرحت رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارغريت تاتشر " THATCHER MARGARET "قائلة:"إن الحرب الباردة انتهت".

فالتصريح بنهاية الحرب الباردة " *THE COLD WAR IS OVER* يعني التلميح إلى وجود نظام عالمي جديد باعتبار الحرب الباردة كانت سمة بارزة لمرحلة النظام الثنائي القطبية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية .[1]

كما أن حرب الخليج ساهمت بصورة كبيرة في تعريف النظام الدولي كوسيلة مثلت فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للإعلان عن ما اسماه الرئيس بوش نظام دولي جديد حين قال أن عالمنا جديد فاسم أي بلد سوف يسمى هذا القرن...إنني أقول انه القرن الأمريكي.

وكما يقول سمير أمين أن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية بوصفه إحدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأوروبية، وذلك عن طريق إضعاف أوروبا عبر السيطرة الأمريكية المنفردة على النفط ،براز هشاشة الفزاعة القديمة المستهلكة_الخطر الشيوعي بتهديد جديد _الخطر القادم من الجنوب.[2]

قد دشن الحديث الرئيس الدولي الأول،بعد سقوط جدار برلين وهو حرب حرب الخليج طرازا جديدا للتدخل الامبريالي طبقا لرأي البعض، كنتيجة مباشرة لنهاية ثنائية الأقطاب والمتميزة بمحاولة التفرد في تنظيم العلاقات بين الدول، ويجب أن تكون هذه الحرب كاشفا ومحللا منطقيا للأقوياء ،في الشرق الأوسط،بعد زوال القوة السوفياتية، ومن الواضح أن النفط العربي هو الرهان الأساسي في حرب الخليج، التي كانت حرب أمريكية باعتراف بريجنسكي المستشار السابق لرئيس الولايات المتحدة كارت، عندما قال:" أمريكية، 90%وأمريكية فيما يتعلق بالنظام الدولي الجديد والوليد حديثا، وعزز هذا القول آرثر تسيزنجر المستشار الأسبق للرئيس الأمريكي حين قال"...هذه

1 إدوارد ليتواك، الحلم الأمركي إلى أين؟ ترجمة ليلى غانم، دار الأزمة الحديثة، لبنان، 1992، ص14.

2 اندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الديبلوماسية الامريكية، ، الدار العربية للعلوم لبنان، ط1، 2004، ص125.

الحرب،هي في المقام الأول، حرب أمريكية، ليس لمنظمة الأمم المتحدة سوى دور الغطاء والتبرير الدولي" وهكذا أصبح المبدأ الأساسي و الهام مرتبطا بالنظام القائم لى هيمنة الولايات المتحدة بجميع الوسائل، مثل التفوق العسكري والثقافي والعلمي، ليضمن لها السيطرة السياسية بحيث أصبحت واشنطن تعتبر نفسها أنها معنية بكل ما يجري في العالم. [1]

في اجتماع مجلس الأمن الذي انعقد على مستوى القمة في نيويورك يوم 1992/01/31أشار وزراء بريطانيا ،في كلمته الافتتاحية قائلا:نحن نجتمع في وقت يتسم بتغير بالغ الخطورة والأهمية، منذ سنة واحدة فقط تصدى الاتحاد السوفياتي لتحدي غزو العراق للكويت وواجه الاتحاد السوفياتي ذلك التحدي بنجاح كبير، ويفهم من هذا القول أن رئيس الوزراء البريطاني كان يشير إلى أن أحداث حرب الخليج قد شكلت في مجملها علامة بارزة من علامات التحول إلى النظام العالمي الجديد. [2]

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تستهدف من وراء إدار تها لازمة الخليج الثانية إرساء قواعد"نظام دولي"_بالمدلول الدقيق لهذا المصطلح على محو ما قلنا_دفاعا عن الشرعية الدولية أو تحقيقا لتطلع البشرية إلى السلام والأمن والحرية وسيادة القانون،على حد زعم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، إنما كانت تستهدف في حقيقة الأمر تحقيق عدة أهداف عكس مصالحها الوطنية و هيئ لها تكريس هيمنتها العالمية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة

1 موسى مخول ،موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في لقرن العشرين أوربا ،ط1، دار بيسان للنشر والتوزيع ،فلسطين ،2006م.ص 329-330.

2 المرجع نفسه، ص347.

الفصل الأول

مريبحالي ودلا لظذلا ة يهام

لاوأ: موهفم أشنقم ظنلا ديلج لي ودلا.

أم ظنلا لي ودلا ة درابا بلحا هذا دبديلجا

ب- ديلج لي ودا م ظنلا لكش جملام

ج- ماظلا تسلطي ودلا اد يلجا

يلذ:د يلجا ودا م انلاو ك يرمأ

أم ظنلا د يكيرملأا دليقلا

ب-د يلجا ودا م ظلا لا تيكرملأا نمليها

أولا: مفهوم ونشأة النظام الدولي الجديد

سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم النظام الدولي بشكل عام، وما هي الأشكال التي يتمثل فيها، ونشأته، وأهم السمات التي يتميز بها هذا النظام.

فقد عرف بعض الدارسين في هذا المجال النظام الدولي على أنه " مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية، التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته وبكل الأنساق القيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض، وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل، وعلاقات الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة وآليات التنفيذ لهذه العلاقات[1] وهنالك من عرفه بأنه "مجموعة من الوحدات قد تكون دولا، منظمات دولية حكومية أو غير حكومية، شركات متعددة الجنسية ترتبط فيما بينها بشبكة من التفاعلات وهذه التفاعلات تأخذ شكل التبادل التجاري أو الاستثمارات الأجنبية أو حركة الأفراد أو إقامة اتصالات بين الحكومات والأفراد من خلال وسائل الاتصال الجماهيري أو الهاتف أو البريد الإلكتروني[2].

وعرفه رجب متولي" هو نظام وليد الظروف والمستجدات الدولية ويتأثر بأحوال الجماعة الدولية يقوى عندما تقوى الجماعة الدولية ويضعف عندما تضعف العلاقات الدولية والعلاقة بين أعضائها على درجة كبيرة من القوة[3]" ويعرفه البعض بأنه" مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتجة عن التفاعلات الرئيسية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية الحاصلة بين القوى الدولية الكبرى وأثرها على العالم كله في مرحلة تاريخية معينه[4].

وعرف ماكيلاند النظام بأنه " بنية لها عناصر مترابطة ومتفاعلة مع بعضها

1 شرف، أحمد، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ،1992ص123.

2 متكيس هدى، (النظام الدولي الجديد والواقع العربي)، شؤون عربية، العدد 31,884ديسمبر1996، ص 96

3 متولي، رجب، النظام الدولي الجديد، القاهرة، دار النهضة العربية، ،2003ط1 ،ص.212

4 أبو شبانة، ياسر ,النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي دار السلام ط1998.1 , ص14

البعض، ولها حدود محدودة تفصلها عن بيئتها أو محيطها، وهو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسات السلوكية[1]"

ويمكن تعريفه بأنه "بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوة المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها سياسية على القوى الأخرى دون تحد رئيس من تلك القوى[2].

فمصطلح "النظام" يعتبر من أكثر المصطلحات استخداماً في شتى المعارف والعلوم وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نمت المناهج التنسيقية Systems analysis والرؤى النظميةSystemic في النظر إلى مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية. وقد اجتهد علماء السياسة كغيرهم في مختلف التخصصات ، سبيل التعريف بفكرة النظام على المستوى الدولي، فقد عر ّفه "ولتز" مثلاً بأنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها، ولعل "ستانلي هوفمان Stanley Hoffman" أكثر تحديداً في رؤيته للنظام الدولي، فهو يرى أنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم، وقد يطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة التغير في نمط شكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكّلة للنظام .

أما "مارتن كابلن Marton Kaplan" عر ّفه بأنه وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن.

وقريباً من هذا التعريف ماذهب إليه "كينث ولتز Kenneth waltz".

ويذهب موريس إيست وآخرون إلى أن النظام الدولي "يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين العوامل السياسية ذات الطبيعة الأرضية - الدول - خلال وقت محدد.

ومن هنا يمكننا القول أن العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الدولي هي ثلاثة عناصر رئيسية:

---

1 الرشدان، عبد الفتاح ،(الأمم المتحدة والتطورات الجديدة في النظام الدولي، مجلة الدراسات الدبلوماسية1998)، العدد الثالث عشر ص107.

2 داود، مرجع سابق، ص101 .

1- وجود قواعد تنظم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي وهذه القواعد هي ما يعبر عنه بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية، كحق السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والأعراف الدبلوماسية وغيرها.

2- الوحدات التي يتم التفاعل فيما بينها وهي الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات ذات الوجود المتعدد (الدولي) كمؤسسات الإعلام الدولية والشركات متعددة الجنسية، وكذا الأشخاص الذين يقومون بأدوار دولية.

3- التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام سواء كانت في المجالات السياسية أم في غيرها من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والرياضية.. الخ.

يستخدم أحياناً كمرادف لـ "international system" ويشير إلى نمط الأنشطة أو مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول. وبهذا المعنى فإن له عدداً من النعوت الرسمية سياسي، دبلوماسي، قانوني، اقتصادي، عسكري – مما يعطي منهجاً وانتظاماً للعلاقات الدولية يستند النظام الدولي المعاصر إلى نظام الدول الأوروبي الذي أنشئ في وستفاليا عام 1648: دول متعددة ذات سيادة تتعايش في ظرف من الفوضى التي تعترف مع ذلك بمعايير عامة للسلوك وللتفاعل. وقد وجدت أنظمة دولية أخرى، مثل الإمبراطوريات والسلطنات وأنظمة الجزية، لها مكونات وصفات مختلفة، لكن النظام المعاصر، وهو نظام عالمي الآن، يقوم على أساس رفض الحكومة العالمية، وافتراض سيادة الدولة.[1]

فيقال إنه يظهر "نظاماً" (order) بمعنى أنه يعترف بالعناصر التنظيمية (مثل موازين القوى والدبلوماسية والقانون)التي توفر إطاراً يجري التفاعل ضمنه، ولا ينسجم اللجوء الدوري إلى الصراع المسلح مع هذا النظام لأن العنف نفسه مقيد بقواعد معروفة، على أن الاستقرار قيمة أساسية في أي نوع من أنواع النظام الدولي، وهذا لا يعني بالضرورة أن النظام ساكن. فالتغيير والتطور (مثل ظهور دول جديدة) يمكن أن يحدث وهو يحدث بالفعل، لكن ذلك يتم استيعابه من خلال التكيف أو التسوية. ويجادل بعض المعلقين بأن السبب المنطقي لوجود النظام هو الأمن، وبأن الغرض من التدابير التنظيمية هو توفير الحماية للدول ذاتها وللنظام الذي تشكل جزءاً منه. ويحبذ

1 غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، بنغوين للنشر، ط2، مارس 2000.ص152

هذا الرأي الواقعي أو المحافظ الوضع الراهن وينفر عادة من الادعاءات بأن النظام هو مرادف لعدالة أو يجب أن يكون مرادفاً لها. ويجادل آخرون أيضاً بأنه ما من نظام دولي يمكن أن يكون شرعياً دون الترتيب العادل للأمور.[1]

فالضغوط من أجل نظام اقتصادي دولي جديد تنبثق عن اعتقاد بأن التدابير المعاصرة غير منصفة وأنه يجب تغييرها.

وينبثق هذا الطلب، في النظام الحالي، بشكل رئيسي من "العالم الثالث" أو الدول النامية وكثيراً ما تقترن الحجة الداعية إلى العدل بوصفه القيمة المركزية بالفكرة القائلة إن النظام الدولي (النظام بين الدول) يجب أن يفسح الطريق لنظام عالمي (نظام بين الأفراد أو تجمعات الناس من غير الدول). بهذه الطريقة، يُنظر إلى التأكيد على القضايا الدبلوماسية – الإستراتيجية بوصفها لا تنفصل عن القضايا العالمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية. وبدلاً من أن يكون لنظام متعلقاً بالدرجة الأولى بمسائل الأمن القومي والدولي، فإنه مرتبط عضوياً بقضايا المعاناة لبشرية والفقر والجوع والعدالة الاجتماعية والتوازن الايكولوجي.[2]

فشروط السلام تستند إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وهو ما يفتقر إلى توفيره شكل كاف الوضع الراهن للقوة والسلطة في السياسة الدولية افتقاراً شديداً . وثمة استعمال آخر للمصطلح يركز على إنشاء المنظمات الدولية والمؤسسات المركزية بصفتها سمات مميزة للنظام. ولا يمكن للنظام أن يوجد على نحو ملائم بين الدول حتى يتم إيجاد مؤسسات آمرة تستقطب ولاء الجميع. على أنه، كما أشار بعض المعلقين، يعتبر استعمال مصطلح "international order" (النظام الدولي) غير مناسب في هذا السياق، حيث إنه، مع إنشاء حكومة عالمية، من شأن أسس النظام أن تكون داخلية لا دولية.[3]

1 غراهام ايفانز و جيفري نوينهام،المرجع السابق ،ص 144

2 نفسه، ص 132

3 -زجب متولي ،المرجع السابق ،ص 96.

نشأت النظام الدولي :.

يرجع بعض الكتاب نشوء النظام الدولي الحديث إلى معاهدة وستفاليا سنة 1648عندما بدأ التنظيم الدولي، وبدأ ظهور الدول القومية، إلاّ أن هنالك من قال إن النظام الدولي، بدأ بعد الحرب العالمية الأولى وما خلفته من دمار وقتلى بالملايين، مما أدى إلى إنشاء عصبة الأمم المتحدة التي كان لها دور كبير فيتشكيل النظام، ومحاولة فرض السلام في أوروبا، والتركيز على استبعاد الحرب كوسيلة لحل النزاعات، واللجوء إلى الحوار والمفاوضات وعدم التفكير نهائيابالحر ب، وقد استطاعت العصبة تحقيق جزء من الاستقرار في أوروبا بالرغم من ساهمت العصبة في تشكيلها؛ لأن العصبة حرمت الحرب ورفضت العدوان[1].

وبما أن الدول هي أحد أطراف النظام الدولي تؤثر وتتأثر فيه، وهي طرف اعل وقوي في النظام الدولي، وأن قدرات هذه الدول تلعب دوراً كبيراّ في تحديد سمة النظام الدولي وصوره[2](وأن الدول التي تقود النظام وتؤثر فيه كلما زاد ددها كان متعدد الأقطاب، وا ذا انحصرت بين دولتين كان النظام ثنائي القطب،وا ذا انحصرت القوة بيد دولة واحدة يصبح نظام القطب الواحد، لذلك فإن النظام الدولي يتخذ إحدى الصور التالية) النظام العالمي متعدد الأقطاب، ثنائي القطبية، أحادي القطبية.[3]

النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب الباردة، برزت الحاجة إلى نظام عالمي جديد يمثل الواقع حالي، ويراعي التحو لات التي حدثت في العلاقات الدولية، والتغييرات التي حدثت في القوة، لذلك كثرت الدعوات إلى إيجاد نظام عالمي جديد، منهم وكالة الجنوب غير الحكومية، حيث دعت إلى ضرورة بروز نظام دولي جديد، يستجيب لحقوق ومطالب دول الجنوب في العدالة والمساواة[4] وهنالك من أرجع الفكرة إلى الرئيس السوفيتي غورباتشوف عندما تحدث في كانون الثاني 1988عن ظهور نظام عالمي

1 رجب متولي، مرجع سابق، ص ص 183-185.

2حقي، ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، ،1985ص. 132

3 داود، مرجع سابق، ص ص11-12.

4 تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد القديم، ترجمة صفوان عكاش، فصلت للدراسات والترجمة والنشر،2000،ص19.

جديد[1]ولكن الرئيس الأمريكي جورج بوش استفاد من ذلك وأعلن في خطابه أمام الكونغرس عن إطلاق نظام عالمي جديد لخدمه السياسية الأمريكية الخارجية في لمستقبل في 1990/11/19، والبعض رأى أن النظام الدولي الجديد لم يولد فجأة بل هو مخطط أمريكي ونظام أمريكي جديد وشرعية رأسمالية جديدة، قدر لها أن ترى النور بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[2] .

إن وجود نظام دولي جديد، يدل على أن هنالك تغيراً في أطراف النظام الدولي السابق وخصائصه، وأصبح هنالك خصائص جديدة تميز النظام الجديد، وأن هيكل النظام قد تغير وكذلك العلاقة بين أطرافه، جميع هذه العوامل تظهر أن النظام القديم قد تم استبداله بنظام جديد نتيجة ظروف معينة استوجبت هذا التغير، مع المحافظة على قواعد للقانون الدولي أو العلاقات الدولية المحافظة على السلم والأمن الدولي وان اختلفت الأساليب والطرق لعمل ذلك.[3]

وكثرت التفسيرات حول طبيعة هذا النظام، وماهيته، ومن هي أقطابه، وهل هو ثنائي القطبية أم متعدد الأقطاب، في ظل اختلاف المعايير الجديدة عن القديمة، من حيث إن القوة لم تعد محصورة في الجانب العسكري، بل أصبحت القوة لاقتصادية أكثر تأثيراً وقوة، وأن معايير القوى قد انتقلت من دول إلى أخرى، كما كثرت التحليلات بخصوص طبيعة النظام الجديد، وصورته البعض قال إنه متعدد الأقطاب بوجود قوى جديدة مثل): اليابان، وأوروبا الموحدة، وهي قوى اقتصادية كبيرة، والصين التي تسير بقوة اقتصادية وعسكرية، وروسيا الوريث الشرعي للاتحاد والسوفيتي حتى في مجلس الآمن،(والبعض الأخر رأى فيه بداية نظام دولي جديد، يتم فيه تفعيل منظمة الأمم المتحدة، والتي تم تحييدها من خلال نظام ثنائي القطبية)[4]

1 حداد، ريمون ,العلاقات الدولية ,بيروت، دار الحقيقة2000, ,ط1, ص114.

2 سعيد طالب، محمد، النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ،1994ص29.

3 أبو الوفا، احمد، (الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية)، العدد ،122أكتوبر 1995 ، ص78.

4 نفسه ، ص. 78

ملامح وشكل النظام الدولي الجديد:

أصبح نظام أحادي القطبية في حين ذهب آخرون إلى أنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين وروسيا الاتحادية وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية تفصل بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية وبروز هياكل النظام الجديد الذي لم تتشكل ملامحه بعد.

أما النظام توجه نحو التعامل " الكتلي " أي إلى نظام الكتل ، أنه سيكون نظام متعدد التكتلات لمجموعات الكبر ى وليس الأقطاب، إن لم تعد الدولة مرتكزا أساسيا في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني، ولذا فان أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكانابارز ا، من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوربية التي تشكل أقوى قوة اقتصادية، وكتلة دول الكومنولث المستقلة – رغم هشاشتها وضعفها، وكذا مجموعة الدول الصناعية، وما تتجه إليه منظومة دول جنوب شرقي آسيا من تكتل تبحث من خلاله عن مكان لها بين دول العالم الجديد وتبدو هذه الكتل من خلال التقاء المصالح الاقتصادية في عالم تتنافس فيه المصالح ، بل تكاد تسير شؤون العلاقات الدولية المعاصرة بصورة شبه كاملة إلا أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها إلى أفق بعيد أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى

ولعل نموذج الوحدة الأوربية واضح في هذا المر فالعصر القادم هو عصر التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى الذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها إلا أنها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي إليها . [1]

في ظل هذه التحولات الكبرى نجد أن الأمة العربية والإسلامية تعيش واقعا مغيبا ومأساوي وممزق ، فحين يتجه العالم إلى التكتلات نجد الأمة العربية تراوح مكانها في رؤيتها للتكتلات، فبعد تجارب مريرة كان دافعها العاطفة والمزايدات والشعارات الجوفاء نحو وحدة عربية [2] شاملة وما تلي

1 براولي أ.تاير، (السلام الأمريكي والشرق الأوسط، مركز بيغن) ،لسادات للدراسات الاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2004، ص95.

2 براهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة منشورات دار الفرابي، لبنان،ط1، 2002، ص88.

لك من تجار ب نظرية وعملية فاشلة، لم تجن منها الأمة إلا الفشل والدمار وغياب الحريات وسيادة الرأي الواحد والفكر الواحد والحزب الواحد والعشيرة الواحدة والعائلة الواحدة كما هي في دول الخليج ، وفي ظل ذلك تجسدت الدولة القطرية وأصبحت واقعا قانونيا لابد من التعامل معه وحين نتحدث عن هذه الوحدة والتكتلات تقفز إلى أذهاننا الصورة المقابلة وهي الدولة القطرية وكانت هذه المقابلة تعني التضاد والتصادم ولا تعني حلا ثالثا أو بحثا عن حل آخر. [1]

فالرجوع إلى أصحاب الرأي الأول يبنون اعتقادهم على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القوة العظمى الوحيدة القادرة على ترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى كما أن القوى المرشحة لمنافستها ليست مؤهلة لكي تلعب دور القطب والمنافسة كما يرى أنصار هذا الرأي، أن ما حدث في حرب الخليج الثانية يمثل نموذجا لهذه القدرة حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من حشد التأيد الدولي في مجلس الأمن ثم شكلت أتلافى عسكريا ضخما تحت قيادتها تولى العمل العسكري ضد العراق بل أنها نجحت في أظهار العمل العسكري ضد العراق على أنه بداية لوضع أسس نظام عالمي جديد وهو المصطلح الذي أطلقه الرئيس الأمريكي " جورج بوش " وبالتالي يبدو واضحا لأنصار هذه الرؤية تأثيرهم بما حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991 سواء من حيث التوظيف الأمريكي لمفهوم النظام العالمي الجديد أو في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق وتنفيذ ما تريد وبالتالي جعلوا من نتائج هذه الحرب السياسية العسكرية – وطبقا للنهج الأمريكي – نتائج مشابهة لنتائج الحرب العالمية الأولى أو الثانية حيث تغير بعد كل منهما النظام العالمي إلى نظام جديد. [2]

أما أصحاب الرأي الثاني " نظام متعدد الأقطاب " فيبنون رأيهم على ما يلي :

1- أن النظام بعد الحرب الباردة تنعدم فيه إمكانية سيطرة دولة على مجمل التفاعلات الدولية ومن ثم فالنظام أقرب إلى التعددية منه إلى القطبية الواحدة مع التأكيد على اختلاف هيكل التعددية .

2- هناك فرق بين القدرة بمعنى "عناصر القوة " وبين النفوذ بمعنى القدرة على التأثير على سلوك الآخرين أنه في ظل ظاهرة الاعتماد المتبادل فان احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالا محدودا بل هناك أنواعا أخرى من القدرات يجب أن تتمتع بها

1 نعوم تشومسكي، القوة والإرهاب، ترجمة ليلى شاكر ، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003، ص70.

2 برهان غليون- سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق، ط2، 2002، ص69.

الدولة إذا كان لها أن تسيطر على مجرى الأحداث الدولية – إضافة إلى القدرات العسكرية – وهي القدرات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والبشرية والحضارية .[1]

3- ومع ذلك فان القوى الدولية الخمسة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا) في النظام الدولي الحالي لا توجد قوة واحدة منهم تتفوق في جميع العناصر فالولايات المتحدة وان تفوقت في معظم العناصر إلا أنها تعاني في المجال الاقتصادي من مشكلات كبيرة وتدهور في أدائها مقارنة بالاتحاد الأوروبي واليابان ، كما أن الاتحاد الأوروبي المتفوق اقتصاديا يعاني من نقص في القدرات العسكرية وأيضا القدرة على العمل السياسي المستقل كما تبين ذلك خلال أزمات البلقان المختلفة حيث عجزت الدول الأوروبية عن وقف الصراعات عسكريا في كل من البوسنة وكوسوفا إلا بعد أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل . وأيضا اليابان فرغم تقدمها الاقتصادي وتفوقها في مجالات شتى إلا أنها غير مؤهلة للقيام بدور قيادي في النظام العالمي نتيجة ضعفها العسكري وضعف سيادتها وحضارتها في النظام العالمي ، وما ينطبق على اليابان ينطبق على الصين التي تتفوق بشريا وحضاريا وذات قدرات عسكرية لا بأس بها إلا أنها دولة نامية اقتصاديا وكذلك روسيا الاتحادية فرغم قوتها العسكرية الهائلة إلا أنها لا تزال تصارع التخلف الاقتصادي ومشاكلها الداخلية واقتصادها الذي يعتمد بنائه على المعونات والخبرات الغربية والدولية .

4- وأيضا لا يمكن اعتبار النظام العالمي الراهن متعدد الأقطاب – بل متعدد التكتلات – حيث أنه يبدو واضحا ومنذ أزمة الخليج الثانية عدم قدرة قطب واحد من القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة على تحدي السياسة الأمريكية ، وكما حدث في احتلال أفغانستان والعراق التي أصابت الهيئات والفروع الرئيسية للأمم المتحدة بالشلل ، وأصاب الجمود مجلس الأمن لأن يتخذ قرارات ضد الهمجية والسياسة الغير دستورية للولايات المتحدة الأمريكية ، رغم تعارض هذه الهيمنة مع المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية لبعض القوى الأخرى وفي منطقة الخليج بالذات .

الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن النظام العالمي الراهن في مطلع الألفية الثالثة وهو في بداية تكوينه حتى الآن هو نظام عالمي أحادي القطبية المتكتلة لأنه إذا أخذنا في الاعتبار باقي المؤثرات الاقتصادية والثقافية إلى جانب القدرات العسكرية فان هذا القطب الأحادي عبارة عن كتلة

1 برهان غليون- سمير أمين، المرجع السابق، ص71.

ولية متكاملة هي المنظومة الرأسمالية التي تعبر عنها الولايات المتحدة الأمر يكية واليابان والاتحاد الأوروبي.

فالدول الرأسمالية في توجهاتها السياسية تمتلك مجتمعة نحو 49.5% من إجمالي الناتج العالمي وتستحوذ الولايات المتحدة من هذا الناتج على 26.8% أو ما 54% من ناتج دول تحالف الأطلنطي هذا وتحكم المنظومة الرأسمالية شبكة من المنظمات والمؤسسات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - وكالة الطاقة الدولية – البنك والصندوق الدوليين – منتدى الدول الصناعية الكبرى وبالتالي فهي هيمنة قطب أو منظومة تحمل بداخلها التعددية ولكنها تعددية محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها احتمال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادلة وخاصة بصورة متفردة [1]وذلك وفق ما أسماه كارل دويتس " المجتمع الدولي الأمن التعددي " .

إلاّ إن الواقع أظهر بداية تثبيت نظام دولي جديدة قائم على القطب الواحد، سوف يستمر للسنوات القادمة، نظام تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية، التي خرجت منتصرة في حربها الباردة، لذلك سعت إلى استثمار هذا الانتصار للسيطرة على النظام الدولي الجديد، وعملت على احتكار القوة والشرعية الدولية التحول إلى الإمبراطورية ولجأت إلى منع ظهور أقطاب دولية قوية تعمل على موازنة قوتها وتهدد، واستهلت النظام بمهاجمة العراق، ومن ثم أفغانستان واحتلال العراق في حرب الخليج الثانية، والانفراد في السيطرة على منظمة الأمم المتحدة وتوجيهها وفق مصالحها، في ظل صمت وضعف عالمي رهيب ينظر إلى الأحداث ولا يستطيع فعل شيء حيال ذلك ومن ثم تسمية القرن القادم بالقرن الأمريكي[2].

ب- سمات النظام العالمي الدولي :

لكل نظام عالمي سمات تميزه، وتجعله ينفرد فيها عن غيره، وذلك لاختلاف الدولة المسيطرة على النظام، واختلاف النظام نفسه، وأن القضايا المهمة التي ميزتنظاماً معيناً قد تصبح غير ذي أهمية في النظام الجديد، لذلك سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على السمات والظواهر

1 ريتشرد نيكسون، نصر بلا حرب، إعداد وتقديم المشير عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1988، ص147.

2 الحاج ياسين، (مذهب الضربات الاستباقية العقلانية في النظام العالمي، الحوار المتمدن)،العدد99،2004.ص 58

التي برزت وتزامنت مع المطالبة بنظام عالمي جديد، يراعي الحقائق والتحولات الجديدة في العلاقات الدولية والتنظيم الدولي بشكل عام؛ لأنها أثرت ولا تزال تؤثر على الأمم المتحدة وأسلوب عملها.

في النظام العالمي الجديد برزت الازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي مارست الازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية بصفتها زعيمة الدول الرأسمالية، وهي التي تقود النظام العالمي الجديد، وظهر ذلك بوضوح في تعاملها مع الأزمات التي حدثت في كل من العراق وأفغانستان والبوسنة والهرسك، حيث تدخلت عسكريا في العراق1990م، وخالفت جميع الدول بما فيها حلفاؤها وتصرفت ضد رغبة المجتمع الدولي. وفي حالات كثيرة لجأت إلى انتزاع قرارات من مجلس الأمن الدولي، لإضفاء شرعية دولية على أعمالها، ولكن في ما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، عمدت الو لايات المتحدة إلى استخدام الفيتو ضد قرارات الأمم المتحدة التي تلزم إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، حيث وقفت الأمم المتحدة عاجزة عن تنفيذ تلك لقرارات،رغم مرور سنين طويلة على اتخاذها، بل واستخدمت حق النقض الفيتو ضد أي قرار يجبر إسرائيل على فعل ذلك، إذن هي ازدواجية في التعامل مع القضايا العالمية وفق ما تحققه من رؤية أمريكية وتنفيذ لسياساتها[1].

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية وانضمام معظم دول المعسكر الشرقي إلى لغرب الرأسمالي، انتقل الصراع تدريجيا إلى صراع ما بين الشمال والجنوب، الشمال بما يعنيه من تقدم علمي وتكنولوجي وصناعي وديمقراطي، والجنوب بما يعنيه من ضعف علمي وصناعي وتكنولوجي مقارنة مع الشمال[2].

وازدادت الفجوة بين دول الشمال والجنوب، في جميع المجالات بصورة أصبح من الصعب تداركها في ظل الظروف الراهنة، وانتهاج تلك الدول سياسات تدعم هذاالتفوق، وا ٍهمال رغبة الجنوب في تطوير نفسه، وتحقيق معدلات نمو تساعده في القضاء على مظاهر الفقر والبطالة والفساد، وتطوير صناعاته وتحقيق تقدم تكنولوجي يساعده في اللحاق يركب الشمال، ومع بداية الإعلان عن النظام الدولي الجديد أصبح هالك وضوح بان الصراع قد انتقل فعليا إلى صراع ما

1 أبو العلا، (أحمد، تطور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين)، دراسة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، ص ص72-74.

2 أحمد، محمد سيد ,(هل الأمم المتحدة فقط لملئ الفراغ ,السياسة الدولية)، العدد122 أكتوبر 1995, ص91.

بين الشمال والجنوب، بهدف السيطرة على المواد الأولية والاقتصادية، وأصبح المعيار الاقتصادي هو الذي يرسم قوة الدولة ويحدد ثقلها في العلاقات الدولية.[1]

ستطاع النظام العالمي الجديد أن يكرس واقعاً جديداً في العلاقات الدولية تمثل في توازن المصالح والنفوذ، بدلاً من توازن القوى، حيث لا حظنا أن معظم دول وا إن اختلفت مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفي معظم القضايا الدولية، لم تستطع معارضة الولايات المتحدة الأمريكية ولم تلجأ إلى حق النقض الفيتو، مما يعني أن هذه الدول أصبحت تتغاضى عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل اعتراف الولايات المتحدة لها بمناطق نفوذ ومصالح خاصة بها، وجميع هذه الأمور تكرس سيطرة الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة على الدول الأخرى اقتصاديا وعسكريا في ظل نظام عالمي جديد ب فيه العولمة دوراً كبيراً ومؤثراً[2] .

وظهر ذلك بوضوح بعد عام 1990 ،وبدأ يظهر فاعلون جدد مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات غير الحكومية، والتي أزداد عددها وأصبحت تؤثر بشكل كبير في العلاقات الدولية. وأصبحت هذه الشركات تفوق ميزانياتها ميزانية عدة دول مجتمعة وبدأت تؤثر بشكل كبير من خلال التدخل في البلدان خاصة النامية، وتوجيه السياسات الحكومية في الدول الكبرى بما يتماشى مع مصالحها[3] وقد عملت بعض الدول على إشعال الحروب في بعض المناطق في العالم بهدف خدمة مصالح هذه الشركات وتحقيق الربح) الصناعات العسكرية)، من هنا زاد تدخل هذه الشركات في كثير من البلدان النامية بهدف السيطرة على مواردها الأولية مثل النفط وغيره وضغطت على الحكومات المحلية من خلال حكوماتها لفرض سياسات معينة خاصة في الجانب الاقتصادي. [4]

ومع بروز النظام الجديد، تحولت السيادة الوطنية، من سيادة مطلقة تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، إلى سيادة مقيدة، بسبب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية

---

1 داود، مرجع سابق، ص.91

2 أبو العلا، مرجع سابق، ص ص72-74.

3 حداد ريمون، العلاقات الدولية ,بيروت، دار الحقيقة، ط1،2000 ، ص ص356-361 .

4 قرني بهجت، (من النظام الدولي إلى النظام العالمي، السياسة الدولية)، العدد 161،يوليو2005 ، ص40-44

للدول، بحجج متعددة، أصبحت تتيح للأمم المتحدة، والدولة المسيطرة في النظام العالمي، التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والضغط عليها، والتهديد باللجوء إلى مجلس الأمن واستخدام الفصل السابع[1]،وساعد على ذلك صدور قرار من معهد القانون الدولي في سان جاك دي كومبسل بتاريخ 13سبتمبر 1989 تضمن إن حقوق الإنسان متمتعة ألان بحماية دولية منفصلة عن المجال الداخلي للدولة، وأصبحت فكرة السيادة المقيدة مقبولة لدى الدول الكبرى، بهدف التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان، وان كان لها أهداف أخرى تخدم سياسة هذه الدول والازدواجية في تنفيذ هذا الأمر[2] .

كما تميز النظام الدولي الجديد بالعودة إلى الأمم المتحدة لحل القضايا العالمية، ألا انه لا يتم تفعيل دور المنظمة الكونية إلا بما يخدم مصلحة الدولة المسيطرة على النظام الدولي الجديد، حاليا الولايات المتحدة الأمريكية- فقد برز بوضوح لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى منظمه الأمم المتحدة[3] ،من اجل حل بعض القضايا العالمية، بما يخدم سياستها ويكرس نفوذها، وفي حال تدخلت المنظمة بطريقة تخالف التوجه الأمريكي، يتم تعطيل عمل المنظمة بل وتجاوز دورها، أي إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على استخدام المنظمة الدولية من اجل إكساب توجهاتها وقراراتها شرعية دولية فقط. وبدأ الدور الأمريكي يظهر بوضوح اكبر من السابق في القضايا الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد أن أدركت الولايات المتحدة أنها انتصرت بالحرب، كان لا بد لها من أن تستثمر هذا الانتصار، بالإعلان عن نظام عالمي جديد، يكرس لها الهيمنة والتفوق الأمريكي في كافة المجالات[4].

ولا تكاد تخلو أي قضية ذات سمة عالمية، من وجود دور وتدخل أمريكي يعكس مصالحها ورؤيتها ويتماشى مع إستراتيجيتها، كما حدث في(كمبوديا، أفغانستان، لبنان، العراق) وهي تهدف من خلال حل هذه القضايا، إلى إضفاء الشرعية على أعمالها الانفرادية، وتحقيق

1 حداد ، مرجع سابق ، ص ص. 280-283.

2 داود، مرجع سابق، ص ص 25-26.

3 السوقى مراد، (البعد العسكري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ,السياسة الدولية)، العدد 122,اكتوبر 1995, ص ص 137-141.

4 أبو العلا، مرجع سابق، ص170.

مصالحها، وتهميش دور باقيالقوى وا ضعافها ـا فيها الأمم المتحدة، وا ذا تم إشراكها يتم حسب الرؤية الأمريكية، مما أدى إلى تكريس النظام الدولي الجديد كنظام قطب واحد[1].

كما طرأ تغيير كبير على الشرعية الدولية في النظام الدولي الجديد، ويقصد بالشرعية الدولية "احترام وتطبيق جميع قواعد القانون الدولي في العلاقات والتفاعلات بين الدول وجميع ما يصدر عنها من تصرفات الأشخاص الفاعلين في العلاقات الدولية[2]"، و يقصد فيها أيضا مجموعة القواعد والمبادئ التي استقرت في ضمير الجماعة الدولية، وتقوم على مجموعة من المبادئ [3]قبل انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، كان للشرعية الدولية مفهوم غير المفهوم الحالي والذي ظهر مع النظام الدولي الجديد، فالشرعية الدولية في النظام الدولي السابق تمثلت في قرارات الجمعية العامة، لأنها تمثل جميع الدول الأعضاء(الأغلبية المطلقة.)

وفي النظام الجديد أصبح مجلس الأمن هو الذي يصنع الشرعية الدولية خاصةً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أصبح للشرعية الدولية مفهوم جديد وأصبح مجلس لأمن يصدر قرارات تستند إلى الفصل السابع مستوفيا الشروط الشكلية للصدور حسب الميثاق، وتعبر عن إجماع أعضاء المجلس إلا أن هذه لقرارات تناقض الميثاق، ولا تتماشى مع أهداف منظمة الأمم المتحدة، وأصبحت رادة المجتمع الدولي مع هذه القرارات بصفتها تمثل الشرعية الدولية، وفي حال رفضت الدولة المعنية القرار، استخدم الفصل السابع لتنفيذها، ومن أمثلة ذلك (أزمة الخليج الثانية عام 1990م والثالثة عام 2003م)[4] ، وأصبح تطور الشرعية الدولية يتماشى على حسب تطور البيئة في العلاقات الدولية، وأصبحت قرارات الكونغرس وأصبحت قرارات الكونغرس الدولي، وظهر ذلك بوضوح في القضايا التالية)العراق، الأزمة الليبية، ودعم سرائيل في رفض القرارات الدولية الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي).

وفي هذا النظام ظهرت شرعية جديدة، وهي شرعية تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية، (الشرعية السياسية) أي إجماع أعضاء مجلس الأمن على

1 الرشدان، مرجع سابق، ص ص120-122.

2 محروس، صادق،(المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي)، مجلة السياسة الدولية،1995 ، العدد1 ، ص15.

3 ,متولي2003, ,ص ص301-302.

4 لاشعل، عبد الله، (العالم العربي والشرعية الدولية الجديدة، السياسة الدولية)، العدد 164, 2006،ص ص 21-23 .

لقرارات الصادرة والمطالبة بتنفيذها، وهي شرعية انتقائية تستخدم من قبل الدولة المسيطرة في النظام وهي الولايات المتحدة الأمريكية، مستغلة مجلس الأمن لتحقيق ذلك وغياب استخدام الفيتو. وتختلف الشرعية الجديدة عن الشرعية الحقيقية التي تصد فيها قرارات الجمعية العامة الممثلة لجميع الدول الأعضاء، وتحولت منذ عام 1990إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعبرة عن رأي ومصالح الدول الكبرى الخمس في مجلس الأمن، دون مراعاة حقوق الدول الأخر بقد اختص بها العالم العربي كما يقول عبد االله الأشعل "وقد وجدت للتطبيق هذه الظاهرة في العالم العربي النموذج المثالي للتطبيق" *

أما فيما يتعلق بمجلس الأمن، فتنظر الولايات المتحدة إليه كأداة دولية قوية ومؤثرة، تستغله في تحقيق أهدافها، ومنح قراراتها الشرعية اللازمة، من أجل تنفيذها وتحقيق مآربها، لذلك ترفض أي تعديل يمس العضوية الدائمة وحق الفيتو إلا بما يتوافق مع وجهة نظرها وبدأت مؤخرا تتقبل فكرة زيادة العضوية للمجلس، ولكن دون حق النقض الفيتو، حيث ترى أنه لا مانع من إضافة دول جديدة إلى المجلس وذلك ضمن المعايير التالية (الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مدى مشاركتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، والمساهمة في ميزانية الأمم المتحدة والالتزام بدفع مستحقاتها، وسجلها في مكافحة الإرهاب ومقدرتها العسكرية).

* عبد الله حسن علي الأشعل وشهرته عبد الله الأشعل (1945 بالخضارية، الشرقية -) أستاذ قانون دولي في الجامعة الأميركية في القاهرة ومفكر إسلامي وواحد من أبرز الأكاديميين السياسيين ورجال القانون. هو مساعد سابق لوزير خارجية مصر. تولى منصب سفير، وهو من خبراء الإستراتيجية المتعمقين في القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

ثانيا: أمريكا والنظام الدولي

القيادة الأمريكية للنظام الدولي :

إن حقيقة القيادة الأمريكية للعالم لم تكن في الواقع نتيجة لا للحرب الباردة ولا للنصر المحقق في هذه الحرب، بل أنه أمر ظهر بداية هذه الحرب نفسها وذلك منذ عامي 1944م و1945م، عندما بدا واضحا أن الولايات المتحدة أصبحت تحتل وضعا مهيمنا ومتقدما على جميع الأصعدة[1]، بيد أن الجميع أصبح متفقا على أن نهاية الحرب الباردة عملت على تكريس هذه الوضعية المتقدمة، فقد أصبحت الولايات المتحدة القوة الأولى بلا منازع وصار بإمكانها الإنفراد بمقاليد قيادة العالم.

لقد أظهر الأمريكيون إرادة حقيقية وصريحة في اغتنام الفرصة التاريخية التي أسدتها لهم نهاية الحرب الباردة للاضطلاع بدور الريادة وتشكيل العالم حسب الرؤية الأمريكية، وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون على هذه الإرادة ببلاغة كبيرة في كتابه "الفرصة السانحة"، حيث قال: "لقد أصبح العالم صورة، يجب ملء فراغاتها بريشة أمريكية." وفي سياق التدليل على حقيقة وجود هذه الإرادة، يشير الأستاذ جونتان كلارك (Jonathan Clark) إلى أنه -على الأقل- بالنسبة للساسة الأمريكيين الجديين (ويذكر منهم الرئيس كلينتون ووزير خارجيته كريستوفر)كلمة "القيادة" هي بالنسبة لهم وبكل بساطة مرادفة للالتزام الأمريكي(American Committment) و هي عكس الانعزال أو الانسحاب.* أما رئيس الدبلوماسية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر فنجده يتحدث عن القيادة وكأن عكسها هو التهميش، ففي رأيه لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون في موقع تبعية(Followship)لأي جهة أخرى، وهو الموقع الذي يراه منطقيا إذا اتبعت واشنطن غير سياسة الصف الأول[2].

هذه الوضعية جعلت معظم الملاحظين يميلون إلى الاعتقاد بأن الإستراتيجية الأمريكية في المجال لعسكري والجيوستراتيجي في فترة ما بعد الحرب الباردة، لن تختلف كثيرا في خطوطها الكبرى وفي أهدافها النهائية عن تلك لتي رسمتها الدوائر الأمريكية قُبيل انهيار جدار برلين. ومرد

---

1 Michel Tatu, "l'OTAN Survivra-t-elle en l'An 2002 ?". Op.Cit. p27.

* في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ردد كلمة القيادةLeadership سبعة عشر (17) مرة في خطابه لتبرير إرسال قوات أمريكية إلى البوسنة في نوفمبر 1995م

2 Jonathan Clark, "Leaders and Followers", Foreign Policy. Winter 1995/1996. p36.

هذا الاعتقاد هو الاتفاق العام على حقيقة أن أساس التقدم الأمريكي على باقي القوى الدولية هو تفوقها الواضح في هذا المجال، وأن الولايات المتحدة ستظل إلى هذا التفوق على أساس أنه ورقتها الأهم والأقوى في اللعبة الدولية خاصة في هذه المرحلة الانتقالية. فرغم أن ثقل الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي تراجع إلى نسبة 22%أي ما يقارب ثقلها عام 1870م، إلاّ تفوقها العسكري أصبح أكثر تقدما كميا ونوعيا بكل المقاييس، فالولايات المتحدة تُنفق في المجال العسكري ما يتجاوز إنفاق الدول العشرة التي تليها مجتمعة في ترتيب الاتفاق العسكري عالميا [1]، ورغم أن ميزانية الدفاع الأمريكية تراجعت بمجيء إدارة كلينتون بنسبة 35%منذ عام 1985م لتصل مستوى لا يتجاوز 04%من الناتج الداخلي الخام – وهو أقل مستوى في السبعين سنة التي سبقته- إلاّ أن انهيار القوة السوفييتية جعل وزنها النسبي ينتقل إلى حدود 37%ن المجموع العالمي، وا لى حدود 67%إذا ما أضفنا إلى ذلك مساهمات حلفاء واشنطن داخل حلف الناتو وخارجه،وهذا ما جعل الأستاذ لاورانس كورب Korb Lawrence يذهب إلى حد القول: "إن أمريكا حاليا أقوى من جميع خصومها المحتملين والحياديين مأخوذين معا[2]."

ويبدو أن ادارة كلينتون قد أكّدت هذا الاعتقاد، فقد لاحظ المختصون أن الإستراتيجية التي جاءت بها في هذا المجال، تُظهر استمرارية كبيرة وفي نقاط كثيرة لإستراتيجية الإدارة السابقة خاصة في أهدافها النهائية، وأن ما جاءت به إدارة كلينتون كجديد هو مجموعة من التعديلات التي مست أساسا وسائل وآليات التحرك والتنفيذ. وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي حينها وارن كريستوفر حقيقة هذه الاستمرارية في هذا المجال في خطابه أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ حينما قال: "هناك الكثير من الاستمرارية في سياستنا الخارجية، فحكومتنا الجديدة ترث مهمة وضع إستراتيجية لدور الزعامة الذي تقوم به الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة" [3]. ولكنه في الوقت نفسه أشار إلى قيام حكومته بإجراء تعديلات هامة على الإستراتيجية الأمريكية، إستجابة لمجموعة من الحقائق الجديدة لتي يعرفها الوضع الدولي.

---

1 Stephan Brooks and William Wohlforth, "American Primacy in Perspective". Foreign Affairs July/Augus2002. p21.

2 Janathan Clark, "Leaders and Followers", Op.Cit. p27.

3 وثيقة: "وزير الخارجية الجديد يتحدث عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية".(مجلة المجال). وكالة الإعلام الأمريكية. واشنطن. العدد263/262.جانفي/ فيفري 1993م.

وجاءت صياغة "إستراتيجية دور الزعامة" مؤكدة إرادة الأمريكيين في احتلال الصف الأول من خلال تأكيد العمل على تكريس التفوق العسكري والجيوستراتيجي العالمي للولايات المتحدة، بجعله الركيزة الثانية بعد ركيزة بعث الاقتصاد الأمريكي الأولوية الكبرى كما سبق وأوضحنا. وسعيا تكريس هذا التفوق، وضعت دوائر صنع القرار الأمريكية إستراتيجية تتحدد خطوطها العريضة في عنصرين أساسيين:

- إعادة هيكلة القوات الأمريكية لمواجهة التحديات الجديدة؛
- تحديث شبكة التحالفات الأمريكية الإستراتيجية؛

جاء في كلمة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق السيد وارن كريستوفر أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في جانفي 1993م ما يلي:

" علينا أن نحافظ على دفاع قوي فيما نُكيف قواتنا كي تصبح ملائمة للتعامل مع تحديات أمنية جديدة وقديمة. ونتيجة لجهود في أواخر السبعينات واستمرت في عهدي الرئيسين ريغان وبوش، ترث كومتنا أفضل قوة مقاتلة في العالم، ولكن العالم قد تغير".[1]

العالم تغير لاشك في ذلك، ولكن نهاية الحرب الباردة لا تعني نهاية المخاطر والتهديدات لمصالح الولايات المتحدة، وهي الفكرة التي أكد عليها الرئيس كلينتون في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1993م فالولايات المتحدة صارت تواجه في فترة ما بعد نظام يالطا مفارقة كبيرة: نهيار الاتحاد السوفيتي يمكّنها من تخفيض قواتها العسكرية التي كانت تلزمها أيام الحرب الباردة،ولكنه في الوقت نفسه يجعل من قوة أمريكا مصدر التوازن الرئيسي في عالم يمر بمرحلة يعوزها الاستقرار. لقد أصبحت الولايات المتحدة "الدولة التي لابد منهاThe Indispensable State على حد تعبير الرئيس كلينتون

ويبدو أن صناع القرار في واشنطن تعاملوا مع هذه المفارقة بالجمع بين المتغيرين في معادلة واحدة؛ فقد أكد الرئيس كلينتون غداة انتخابه في العهدة الأولى أن إعادة هيكلة القوات العسكرية الأمريكية لمواجهة تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة ستكون إحدى ركائز السياسة الأمنية لإدارته ورغم أنه لم يأت بسياسة أمنية جديدة كليا إلاّ أنه أوضح أن هذا الإجراء مبني على احتمال تهديدات قد تأتي من:

1- وزير الخارجية يتحدث عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية")وثيقة(. مجلة المجال. مرجع سابق.ص 8

أولا :حالة الاضطراب واللاإستقرار التي كانت تعرفها دول الاتحاد السوفييتي سابقا والتي يمكن أن تؤدي إلى نزاعات مسلحة فيما بين هذه الدول، واحتمال وصول القوميين المتطرفين إلى السلطة في روسيا التي لا تزال قوة نووية كبرى؛

ثانيا: خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية، الكيماوية والبيولوجية، وكذا وسائل نقلها واستعمالها؛

ثالثا: التوترات المزمنة في مناطق عديدة في العالم خاصة شبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط، وكذلك المخاطر المحتملة من تصاعد العمليات الإرهابية داخل أمريكا أو ضد مصالحها في الخارج) ؛

رابعا: تصاعد حدة النزاعات الإثنية، وكذا حركات الانفصال التي تستعمل أساليب القوة لفرض سلطتهاومخاطر توسع هذه الظاهرة [1].

كما أن مجموعة من الدراسات التي أُنجزت في هذه الفترة، أشارت إلى أن عملية إعادة هيكلة القوات الأمريكية يجب أن تستجيب لضرورة التعامل الفعال مع جملة من التحديات، أهمها[2]

- نشر القدرات العسكرية، على أن يكون هدفه الرئيسي تدمير مراكز جاذبية العدو في أقصر الآجال الممكنة
- أسلحة الدمار الشامل
- التهديدات والتحديات ذات الطبيعة العابرة للحدود
- حرب المعلومات
- العمليات في المناطق الحضرية
- استخدام تكنولوجيات الفضاء في عمليات أصبحت تكتسي أهمية متعاظمة؛

وفيما يتعلق بمسألة التواجد الخارجي للقوات العسكرية والقواعد المنظمة له -وهي المسألة التي اعتبرت أساسية جدا إلى جانب مسألة ترشيد النفقات العسكرية- فقد اقترحت إدارة كلينتون تخفيض قواتها العاملة بالخارج خصة تلك التي كانت تتواجد بمناطق لم تعد تمثّل مصالح حيوية للولايات المتحدة، ولكنها شددت على وجوب المحافظة على تواجد أمريكي قوي وفعال يضمن حماية

1 Mark Clark, "The Future of Clinton's Foreign and Defence Policy". Op.Cit. p184

2 Yves Boyer, "Nouvelles Doctrines Militaires et Avenir de la Sécurité Occidentale" Disponible sur *www.afri-ct.org/IMG/pdf/boyer2000.pdf*

المصالح الأمريكية الحيوية المنتشرة في العالم. وفي هذا الإطار تم تأكيد خيار الإبقاء على التواجد الأمريكي في القارة الأوربية -مع تخفيض عدد القوات من 300ألف فرد إلى 100ألف– في إطار حلف شمال الأطلس الذي يمثل أداة رئيسية لضمان حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وفي العالم.

وبناءا على ما تقدم، يمكن القول أن الإبقاء على حلف الناتو لا يخرج عن كونه جزءا من إستراتيجية أمريكية كلّية تهدف إلى الحفاظ على تفوق عسكري وجيوستراتيجي عالمي، قررت واشنطن تكريسه وتوظيفه لتحصين موقعها المتقدم وضمان إنفرادها بزمام القيادة العالمية.

غداة نهاية نظام يالطا، عبر العديد من خبراء الإستراتيجية الدولية عن اعتقادهم بأن إستراتيجية أمريكية تبحث عن القيادة العالمية لن تكون ناجحة إذا لم تضع نصب عينيها هدفا أساسيا: إدارة التوازن الجيوسياسي العالمي الناشئ، والذي يبدو أن تداعيات نهاية الحرب الباردة جعلت من الولايات المتحدة القوة العالمية الوحيدة القادرة على لعب دور القوة الموازنة فيه والضامنة له. وفي رأي **جوزيف ناي** فإن إحدى المهام الحاسمة للإبقاء على هذا التوازن الذي يعمل لصالح الولايات المتحدة، تتمثل في تحديث شبكة التحالفات الأمريكية الإستراتيجية القائمة مع القوى الرئيسية الديمقراطية، وتكييفها مع معطيات مناخ ما بعد الحرب الباردة[1].

ب- الولايات المتحدة الأمريكية ونموذج القطب المهيمن:

ويشير ذلك إلى الصعود الثابت والمنتظم للولايات المتحدة على طريق استيفاء مقومات الدولة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، واستغلال هذا الانهيار في إبراز جوانب التفوق والتفرد العالمية للقوة الأمريكية: فهي، أى الولايات حدة، تروج وبقوة لما يُعدُ انتصاراً باهراً لرأسمالية والفكر الليبرالى في إجهة هزيمة اشتراكية الاتحاد السوفيتى، كما أنها عالميا تُعدُ صاحبة أضخم اقتصاد بمجالاته المتعددة فى العالم بعد اليابان، إضافة إلى تمتعها بوجود اكبر نخبة من رجال المال والأعمال وكبريات الشركات متعددة الجنسية، بجانب ترتيبها كأول دولة من حيث الاستهلاك الخاص الذى يقترب من حوالى 70% من إجمالى ناتجها المحلى[2]. يضاف إلى

1 شكارة أحمد عبد الرزاق، "(الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد")، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،(لبنان: بيروت)، العدد 170/4،1993م ، ص:37

2 د. عبد الله عبد الدائم، "العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات"، فى "الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل"، سلسلة كتب المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003:ص 173–193.

ك، مقومات قوتها العسكرية فى بعديها التقليدى والنووى، حيث تُعدُ الولايات المتحدة، وبكل المقاييس القوة العسكرية الأولى فى العالم.

ستناداً إلى تلك المقومات كان صعود الولايات المتحدة وتبلور مكانتها ودورها العسكرى لمهيمن والمسيطر عالمياً كقطب وحيد. وبدورها، فقد استثارت هذه القوة العسكرية واتساع نطاق سيطرتها عالمياً اهتمامات العديد من الدراسات والتحليلات والمقارنات بغيرها من القوى المماثلة ومن ثم تبلور بعض اتجاهات تصف هذا الوضع الآمريكى المتميز عسكريا بعد انتهاء الحرب الباردة بأنه نوع من "الحكم الإمبريالي العالمي.."، الذي يعتمد في تشديد قبضتها على معظم أنحاء العالم على مجموعة مصادر ذات ثقل وتأثير بالغين في تجاه الدفع بدعم لإبراز الصورة العسكرية للولايات المتحدة وتمكينها من فرض هيمنتها العسكرية. وتتضمن هذه المصادر كلا من:

1) ايديولوجية منتصرة
2) إحساس متزايد، إن لم يكن متضخما أو مبالغا فيه بالمخاطر
3) مجمع عسكرى صناعى قادر على دعم ذاته ووجوده استناداً إلى وجود ودور نخبة عسكرية لها دورها المتميز وثقلها ووزنها الذى لا يجب التقليل من قدره أو الاستهانة بتأثيره[1].

وفى هذا السياق، تبرز مخاطر وتداعيات هذه الهيمنة بالنسبة للولايات المتحدة. فمن ناحية، يوجه *Ikenberry* الأنظار إلى خطورة أحد أبرز معالم هذا البعد العسكرى الجديد فى المكانة الأمريكية، والذى يتمثل فى تنامى دور وتأثير البنتاجون، ليصبح واحدا من اللاعبين الأساسيين فى صياغة وصنع السياسة الخارجية، بل أنه يذهب إلى القول بأن البنتاجون قد أصبح منافسا قويا خارجية، إن لم يكن قد حل محلها فى بعض المناسبات، كصانع و مشكل أساسى للسياسة الخارجية، مستدلا على ذلك بالنمو المضطرد لدور القادة العسكريين فى مراكز القيادة خصما من، أو على حساب دور الدبلوماسيين المخضرمين الذين عادة ما وجهوا الجهود الإمبريالية الأمريكية إلى الخارج، ومن جانب آخر، هناك أيضا مخاطر وتداعيات هذا الوضع على خصوصية النموذج الليبرالى الأمريكي ذاته من جراء التزايد في نمط القوة الإمبريالية والمترتب عليه في نفس الوقت، والتي تتضمن:

---

1 - نظام محمود بركات، "(التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية فى " الثقافة العربية)،أسئلة التطور والمستقبل، "سلسلة كتب المستقبل العربى"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003: ص 157 – 172

1) ن هذه الإمبراطورية العسكرية سوف تؤدى إلى تآكل وانهيار الديمقراطية؛

2) لى إفلاس الأمة الأمريكية؛

3) كما أنها قد تؤدى إلى تأجيج أو إشعال المعارضة الدولية لهذا الدور الأمريكي، مما سيؤدى وفى النهاية وبالتحديد إلى انهيار مماثل للنمط السوفيتى. [1]

1 Paul W. Schroeder,"The Now World Order: A Historical Perspective", *Washington Quarterly*", Vol., 17, No.2, Spring 1994 : 25-43

الفصل الثاني

آليات ووسائل تفعيل النظام الدولي الجديد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

أولا: المجال العسكري

أ- هيئة الأمم المتحدة

ب-مجلس الأمن الدولي

ج- تفعيل آلية منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن:

ثانيا: المجال الاقتصادي

أ- البنك الدولي

ب- وصندوق النقد الدولي

ج- منظمة التجارة العالمية

د- الشركات المتعددة الجنسيات

أولا: المجال العسكري

أ- هيئة الأمم المتحدة:

ظهرت الحاجة إلى إنشاء الأمم المتحدة بعد فشل عصبة الأمم في تحقيق السلم والأمن الدوليين لذلك أصبح هنالك حاجة إلى تنظيم دولي جديد، يمنع قيام الحروب من هنا بدأت المحادثات بين مجموعه من الدول لتشكيل تنظيم دولي جديد، ويعتبر لاجتماع الذي عقد بين ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني، وفرانكلين روزفلت الرئيس الأمريكي في 14آب 1941على متن البارجة prince of wales أول المحاولات الجادة في هذا المجال [1]ونتج عن هذا اللقاء إصدار بيان مشترك عرف باسم ميثاق الأطلنطي، الذي تضمن مجموعة من المبادئ الأساسية المشتركة لسياسة البلدين في المستقبل[2]

وقد وقع الاتحاد السوفيتي وتسع دول أخرى على الميثاق في كانون الثاني عام ،1942 في جتماع ضم ممثلين عن ست وعشرين دولة اتّفق فيه الحاضرون على استمرار الحرب، وكان من ضمن المجتمعين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الذي اقترح تسمية الأمم المتحدة على الحضور[3]، وهي المرة الأولى التي تظهر بهاهذه التسمية رسميا، وقد وقعت على التصريح بعد ذلك إحدى وعشرون دوله ومن أهم بنوده الاعتراف بتصريح الأطلنطي، إقامة منظمة جديدة لحفظ السلم والأمن.[4]

ثم أعقب ذلك مؤتمر دامبرتون أوكس في عام 1944وعقد على مرحلتين وخلال المؤتمر تم الاتفاق على أهداف المنظمة المراد إنشاؤها وعلى هيكلها، وتم التركيز على مكانة الدول الكبرى، ودورها في حفظ السلم والأمن الدوليين[5] ، بعد ذلك عقد في الاتحاد السوفيتي مؤتمر يالتا من 4-11فبراير ،1945 بمشاركة كل من الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الاتحاد السوفيت، كندا نتج عنه الموافقة على مجموعة من المبادئ منها) الدعوة لعقد مؤتمر في سان فرانسيسكو في25 ابريل عام[6]1945.

---

1 شهاب، مفيد، المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1990،ط10, ص.183

2 بلقزيز، عبد الإله ,ماذا تبقى من الأمم المتحدة، المغرب، أفريقيا الشرق، 1999، ص. 79

3 محمود، عبد الغني، المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2.ص137.

4 العطار، طلال، هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة وحتى اليوم ، جدة،، ،1993ط 1,ص22.

5 بلقزيز، مرجع سابق، ص8.

6 متولي، رجب عبد المنعم ,لأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الدولية الراهنة، القاهرة، 2.

ثم تم عقد مؤتمر دولي خاص للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو خلال الفترة من 25نيسان إلى 26حزيران عام ،1945شاركت فيه حوالي خمسين دوله لأعداد ميثاق للأمم المتحدة، معتمدين فيه على المقترحات السابق ذكرها، التي أعدها كل من) الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، الصين، المملكة المتحدة (في دمبارتون أوكس عام ،1944نتج عنه التوقيع والمصادقة على الميثاق في 26حزيران1945 ثم وقعت بعد ذلك بولندا لتصبح عضوا مؤسساً وأصبح عدد المؤسسية 51 دولة.

بعد ذلك أعلن عن انشاء الأمم المتحدة رسميا في 24أكتوبر عام ،1945 بعد أن تم التصديق على ميثاقها من جميع الدول المؤسسة ومن ضمنها الدول الكبر ى[1])

تعريف هيئة الأمم المتحدة:

اجتهد كثير من الكتاب في تعريف الأمم المتحدة كل على حسب مجاله واختصاصه، والآخر على حسب رؤيته لعمل المنظمة، مما أدى إلى الاختلاف في هذه التعريفات، إذ عرفها شارلس روثوال بأنها "عبارة عن نظام يتكون من هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المختصة العديدة وهنالك من عرفها " بأنها مؤسسة سياسية [2] "لذالك يجب أن نفهمها من خلال سياساتها ودستورها وعملها ونتائج هذا العمل. كما عرفها عبد الفتاح الرشدان بأنها "وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غايات معينة، وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة .[3]

أهداف الأمم المتحدة

تضافرت عدة عوامل أدت إلى المطالبة بضرورة إيجاد منظمه عالمية تختلف عن عصبة الأمم، التي فشلت في تحقيق أهدافها، وهو ما أدى إلى اجتماع الدول الكبرى المتحالفة ضد دول المحور، واتفقت على مجموعة من الأهداف والمبادئ الآتية:

1-حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتذرع

1 محمد سرحان، عبد العزيز، الأمم المتحدة واختيار المصير: الشرعية أو الاستعمار، القاهرة، دار النهضة العربية، ،2005 ص52.

2 غضبان، مبارك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، . ص19

3 -ألرشيدي، احمد، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي الأمم المتحدة ,ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية, 1996،ط 1،ص 159

بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

2-إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

3-تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

4-جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.[1]

ب- مجلس الأمن الدولي

يعتبر أهم الأجهزة الرئيسة للمنظمة، ويعد الأداة التنفيذية للمنظمة ويعمل على تنفيذ القرارات الصادرة، وهو الجهاز الوحيد الذي عهد إليه الميثاق مسؤولية المحافظة على السلم والأمن الدوليين، على خلاف الجمعية العامة التي أنيطت بها اختصاصات عامه. من هنا تم منح المجلس اختصاص المحافظة على السلم والأمن لدوليين، واتخاذ كافة الإجراءات والقرارات التنفيذية، التي تلزم أي دوله تنفيذ تلك لقرارات، وله الحق بموجب الفصل السابع، اتخاذ إجراءات قمع بحق أي دولة تهدد سلم والأمن، وسوف نتناول المجلس من حيث تشكيله وا إجراءات العمل الخاصة به ولجان العمل التابعة له واختصاصات ووظائف المجلس.

1.تشكيل المجلس:

نصت المادة الثالثة والعشرون من الميثاق بعد أن تم تعديله [2]على أن المجلس يتكون من خمسة أعضاء دائمين هم)جمهورية الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه.(وعشرة أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء

1 سرحان، عبد العزيز ,الأمم المتحدة واختيارالمصير: الشرعية أو الاستعمار الأمريكي,القاهرة، دار النهضة العربية 2005, , ص ص85 -106. .

2 -تم تعديل هذه المادة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 1991الصادرة في 17ديسمبر عام1963وتم العمل به في 31/أغسطس 1965علما بان المادة قبل التعديل كانت تنص على أن المجلس يتكون من11) (عضو خمسة دائمين و6) (غير دائمين وأصبحت بعد التعديل يتكون من خمسة عشر عضو خمسة دائمين وعشرة غير دائمين لمزيد من المعلومات انظر ميثاق المنظمة.

الحاضرين والمشتركين في التصويت لمدة سنتين، ولا يجوز انتخابهم مباشرة بعد انتهاء مدتهم حتى يتم التناوب على عضوية المجلس، ويتم اختيار نصف الأعضاء كل عام لمدة سنتين من خلال التجديد النصف سنويا،[1] وتقوم الجمعية العام بانتخاب الأعضاء غير الدائمين وفقا للمادة الثامنة عشرة الفقرة الثانية من الميثاق وبأغلبية ثلثي لأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت بالإضافة إلى أن هنالك معايير تلتزم بها الجمعية العامة في عملية اختيار الأعضاء غير الدائمين وهي) المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومراعاة التوزيع الجغرافي العادل[2] .

2- وظائف مجلس الأمن

أن أهم وظائف مجلس الأمن هي العمل على حفظ الأمن والسلم الدولي، وهذه الاختصاصات مستمدة من نص المادة الرابعة والعشرين من الميثاق التي منحت المجلس سلطات واسعة لم تمنح لغيره في هذا المجال باستثناء الجمعية العمومية التي تملك حق المناقشة والتوصية فقط، ومن هذه الاختصاصات:

1-الاختصاصات الأصلية المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وهي أهم وظائف المجلس منحت له بموجب المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، و يعتبر المجلس هو المفوض عن الدول الأعضاء للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وهذه الصلاحيات منحت للمجلس لمواجهة النزاعات التي قد تؤدي إلى الأضرار بالسلم والأمن[3]

2-اختصاص مجلس الأمن لمواجهة حالات تهديد السلام أو الإخلال به وقمع العدوان. يملك مجلس الأمن سلطات واسعة وملزمة استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق، ويتدخل بصفته سلطة ذع من مهامها حفظ السلم والأمن الدوليين وا عادته إلى نصابه، ويعتبر المجلس هو صاحب الاختصاص، ويملك سلطات تقديرية فعلية كبيرة، لأنه يقرر فيما إذا كان هذا الموقف يشكل عدواناً أو تهديداً للسلم والإخلال به، وبالتالي اتخاذ كافه التدابير المؤقتة اللازمة لحل النزاع بما لا يخل بحقوق المتنازعين ومطالبهم، مثل) وقف إطلاق النار، أو سحب القوات المتحاربة إلى الخطوط السابقة(، وفي حال فشل هذه التدابير المؤقتة يتم اللجوء إلى التدابير الأشد للضغط على لإطراف وحل النزاع وقد حددت المواد41/40/ 42) التدابير التي يجب اللجوء أليها، وهي ثلاثة[4]

---

1 متولي، 2005,مرجع سابق، ص.71

2 محمود، عبد الغني، المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2.ص. 233

3 نافعة، حسن، التنظيم الدولي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية ،،2000ص. 120 -121

4- سلطان، حامد، القانون الدولي العام في وقت السلم، القاهرة، دار النهضة العربية ط3 ،1968, , ص 972.

أ. التدابير المؤقتة وهي(تصرف يقوم به جهاز من أجهزة المنظمة الدولية، بغرض الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، في سياق إيجاد حل أو تسوية سلمية) سياسية أو قانونية (لنزاع أو موقف دولي، ولحين التوصل إلى حل نهائي دون المساس بحقوق ومطالب الأطراف المتنازعة، أو المعنية بالتدابير المؤقتة:

التدابير الغير عسكرية. وهي تدابير عقابيه نصت عليها المادة الواحد والأربعون من الميثاق" أن لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقا عليا أو جزئيا وقطع العلاقات الدبلوماسية"

التدابير العسكرية. وقد نصت عليها المادة الثانية والأربعون من الميثاق " إذا رأى مجلس الأمن إن التدابير المنصوص عليها في المادة الواحد والأربعون لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لأعادته إلى نصابة ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريقة القوات الجوية أو البحرية والبرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة.

3- نظام التصويت في المجلس

جاءت المادة السابعة والعشرون من الميثاق[1] لتوضيح نظام التصويت داخل مجلس الأمن حيث نجد أن القاعدة العامة في التصويت داخل المجلس هي أن لكل دوله صوت واحد، وان لقرارات تصدر بأغلبية تسعة من أعضائه في جميع المسائل الإجرائية، سواء كان من ضمنهما الدول الدائمة العضوية في المجلس أم لا أما في المسائل الموضوعية يشترط لصدور القرار حصوله على أغلبية تسعة أعضاء من بينهم الأعضاء دائمو العضوية في المجلس، وهي الدول الكبرى التي تمتلك حق النقض الفيتو وتستطيع من خلاله وبإرادتها المنفردة، وقف أي قرار من لقرارات التي تصدر عن مجلس الأمن في المسائل الموضوعية[2].

---

1 نصت المادة27) (على) ن يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد كما تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعه من أعضاءه وتصدر قرارات في مجلس الأمن في كافة المسائل الأخرى بموافقة تسعه من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة ويشترط في القرارات التي تتخذ تطبيقا لا حكام الفصل السادس من الميثاق والفقرة الثالثة من المادة الثانية والخمسين يمنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت

2 متولي، 2005,مرجع سابق، ص75.

بالرغم من أن الفيتو ميزة منحت للدول الكبرى الخمس بسبب أنها تتحمل العبء الأكبر في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وهي ميزة لها سند قانوني لان السلم هو سلم المنتصرين في الحرب الثانية وهو قانون القوي إلاّ انه يعتبر خرقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء وقد اعترضت عليه معظم الدول، إلا أن الدول الكبرى أصرت على أن تحتفظ بهذا الحق كشرط رئيس لاشتراكها في عضوية الأمم المتحدة، لأنها من وجهة نظرها هي التي تتحمل العبء الأكبر للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وأن موافقة هذه الدول الكبرى المجتمعة بعطي قرارات الردع والمحافظة على السلم قوة أكبر.

ج- تفعيل آلية منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن:

لقد اعتبر بحق فى بداية حرب الخليج أن النظام الدولي الجديد الذي نودي به ابتدءا من الرئيس بوش الأب ومقولته المشهورة أنه لم يعد من الآن فصاعدا مكاناً لحرب العدوان والاحتلال وأن إحلال السلام والعمل على احترام سيادة واستقلال الدول وتعزيز حقوق الإنسان لا يتم إلا باسم المجتمع الدولي وبوسطه المنظمات الدولية لاسيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي سوف يكون العين الساهرة على إرساء قواعد القانون الدولي الجديد، الذي يعبر عن التحول الجذري في دور الأمم المتحدة واعتبار ها آلية لتفعيل مقتضيات النظام الدولي الجديد .[1]

إن الدور الجديد الذي أعطى للأمم المتحدة لتطبيق مبادئ القانون الدولي وتطبيقاتها فعليا بعد حرب الخليج كانت ولاشك بمثابة التحديث في النظام الدولي واعتبر تحولا ايجابيا في كثير من الأحيان خاصة بعد تحرير الكويت لكن ما ان عبرت قوات التحالف الدولي الحدود الدولية العراقية حتى بدأ الشك يدب في قواعد وأهداف النظام الدولي الجديد المبشر به الذي لم يصمد أمام المتغيرات الدولية التي لاحت في الأفق وهى أن أمريكا والدول المنتصرة في الحرب الباردة الكبرى والحرب الساخنة الصغرى مع العراق تريد قطف ثمار انتصارها المزدوج بعدم الاكتفاء بتحرير دولة الكويت بل طموحها كان اكبر من ذلك بإرساء قواعد قانونية جديدة تعكس مكانتها الجديدة على المسرح الدولي كقطب وحيد وقوة اقتصادية وعسكرية كبيرة لا يجب أن تقف دون أهدافها في المنطقة أي عوائق ولهذا سخرت الأمم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية الدولية عن ممارساتها تعبيرا على أن كل ما يتم هو باسم المجتمع الدولي.

1 رجب عبد المنعم متولي ": النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغيرات ،" المرجع السابق، ص 130.

إذا هكذا بشر النظام الدولي الجديد في الظاهر بدور أكبر وفعال للأمم المتحدة، لكن عند التدقيق في التغيرات التي حصلت في العلاقات الدولية كان ذلك أمرا غير ممكن حصوله لأن الأمم المتحدة كان لها أن تقوم بهذا الدور بشكل حيادي وبطريقة أسهل في ظل نظام التوافق والتوازن بين القطبين الذي جمد دور الأمم المتحدة خاصة ممارسة مجلس الأمن لصلاحياته في إطار الفصل السابع.

أما في ظل علاقات دولية جديدة قائمة على مفهوم القوة ضمن أطروحة الفوضى الدولية [1] فلم يكن مبدأ تفعيل دور الأمم المتحدة كآلية للنظام الدولي الجديد يعنى سوى اعتبارها وسيلة في يد صاحب القوة لتنفيذ إستراتيجيته، وأن نظام الأمم المتحدة في ظل هذه الفرضية لا يمكن أن يعمل وفق أحكام الميثاق التقليدية بل لابد من ملائمتها وتحويرها بما يجعلها تستجيب للدور الجديد للمنظمة التي يبرز ظهورها وسخبها كشكل لكن تغيب فعاليتها في حل النزاعات مما يعنى أنه ليس لها إلا أهمية ثانوية بروتوكولية في النظام الدولي طبقا للمقولة العربية " ومن شدة الظهور الخفاء " وقد أثبتت الأحداث الكبرى التيتميز ا بها تدشين عهد النظام الدولي الجديد بداية من حرب الخليج الثانية وقبل ذلك بقليل في أفغانستان ثم في حرب الخليج الثالثة وفى العلاقات السورية اللبنانية وفى أزمة المفاعلات النووية الإيرانية كيف يتم الضغط واستعمال الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات لمعالجة هذه الأزمات بإصدار قرارات جديدة في إطار الفصل السابع من الميثاق بينما نجد الصمت المطبق حول تنفيذ قرارات قديمة صادرة عن نفس مجلس الأمن فلماذا لا يتم تفعيل آليته لتطبيقها.

إن حرب الخليج الثانية التي يتم الربط بينها وبين النظام الدولي الجديد على أنها كانت كاشفة له من خلال تلمس المواقف الدولية التي تمت في إطارها بأسلوب جديد غير معهود، إلا أنها رغم ذلك فلم تتح فرصة لتطبيق قواعد القانون الدولي بما يتفق مع الشرعية المنصوص عليها في الميثاق فيما يتعلق بنظام الأمن الجماعي الذي كان عنوان هذه الحرب من طرف دول التحالف مما أمكن الاستنتاج أن هذا النظام بالشكل المنصوص عليه في الميثاق غير قابل للتشغيل أصلا لأنه قبل الحرب الباردة تم تجميده وعدم العمل به بفعل استعمال حق النقض في كل حالة كانت مناسبة لتطبيقه من طرف الدول الدائمة العضوية، لكن اكتشف بمناسبةحرب الخليج وبعد زوال

1 كرمني بلقاسم :" (الأمم المتحدة وظيفيا في ظل النظام الدولي الجديد" ضمن مجموعة أعمال الملتقى الدولي) :" النظام الدولي الجديد ومصالح العالم الثالث " المرجع السابق ص. 172

هذا العائق الإجرائي إذ انكفت روسيا والصين عن استعماله على غير العادة والعرف السائد بينما هددت فرنسا باستعماله على غير العادة، لكن رغم ذلك تم تطبيق نظام الأمن الجماعي بصفة عرجاء من الشرعية الدولية اتفق الكتاب والدبلوماسيين لمتتبعين أن ما طبق من إجراءات لا ينطبق مع نظام الأمن الجماعي طبقاً للميثاق بل هي إجراءات خاصة، ولهذا فقد نادى هؤلاء بالحاجة إلى مراجعته وضرورة إعادة النظر فيه لأن ما تم حشده وتعبئته من قوات دول التحالف باسم النظام الدولي الجديد لم يؤد في لنهاية ما كان متصوراً منه لدعم دور الأمم المتحدة فى ردع العدوان في غير حالة حرب الخليج، ورغم الوصول إلى هذه القناعة من ضرورة دعم الأم المتحدة بتطوير ميثاقها فى مواطن النقص الذي ظهر عليه مثل حالة نظام الأمن الجماعي ومجلس الأمن وغيرها من الموضوعات إلا أن هذه الأزمة أن صح التعبير لم ينتج عنها اى تطور مؤسس ملموس يمكن أن يترك أثره الدائم على الأمم المتحدة[1] بل يترك الأمر على نفس المنوال بالمحافظة على لوضع القائم حتى تبقى المنظمة ضعيفة عن القيام بدورها بنفسها وأن تكون دائماً في حاجه إلى الدول الكبرى التي تستغل ذلك لتنفيذ مخططاتها .

في ظل الدور الجديد الذي رسم للأمم المتحدة أن تلعبه تحت مظلة الشرعية الدولية تم تطويع نصوص الميثاق وخلق آليات مؤقتة لتنفيذ السياسات الجديدة ففى العراق تم إباحة سيادة هذه الدولة تحت غطاء التدخل الدولي الإنساني إذ أوفد كثير من عناصر وكالة المخابرات الأمر بكية والإسرائيلية لشمال العراق في أطار لجان التفتيش لخدمة أهداف احتلال العراق لاحقاً وأصبحت كل الأهداف التي تتدخل فيها الأمم المتحدة سياسية لإرضاء الدولة القوية تحت مبررات اهزة وبراقة كاستعادة ونشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب وا زالة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل و هذا ورطت الأمم المتحدة بإبراز نشاطها لكن خارج أهدافها.

والصفة الأخرى التي طبعت توريط الأمم المتحدة تتعلق بإعطاء دور كبير المجلس الأمن كأداة قهر وتهميش هيئات من الأجهزة الأخرى كالجمعية العامة والأمين العام ومحكمة العدل الدولية حتى ظهرت الأمم المتحدة بتدخلاتها لكثيرة وراء الشعارات البراقة أنها تقوم بدور ايجابي بينما في الواقع فأنه قد تم تطويع دورها حتى فقدت المصداقية التي اكتسبتها من تدخلها في بعض القضايا العادلة. [2]

1 حسن نافعه والدكتور محمد شوقى عبد العال " : المرجع السابق ص 421.

2 جابر مبارك السعداوى : المرجع السابق، ص35.

إن تعاظم دور الأمم المتحدة فيما نشرته من قوات لحفظ السلام الدولي مكونة من65 دولة يمثلون 35% من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وقيامها بالتحق فيق ي عمل الدول مع هدافها ومبادئها وتكفلها بعبء الإشراف على لاجئي التراعات في عدة مناطق من العالم[1].

إذ حسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنها اضطلعت بأنشطة عديدة في مجال حفظ السلم إلى 17حالة لغاية 1994/12/16 وأن عدد الإفراد العسكريين العاملين فى قوات حفظ السلم ارتفع من 9570سنة 1988إلى 73393 لسنة 1994 وأفراد الشرطة والموظفون المدنيين العاملين في هذا الحقل ارتفع من1551سنة 1988 إلى 4390 سنة ،1994أي أن عدد قوات حفظ السلم قد تضاعف منذ حرب الخليج 10مرات في اقل من ثلاث سنوات وأن الميزانية المستهلكة على تلك النفقات ارتفع من 230,4مليون دولار سنة 1988إلى 3610عام1993 [2] ناهيك عن قوات الدول العاملة في الخليج.

لكن وراء ذلك تمت كثير من التدخلات والأعمال بما لا يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم لمتحدة ، إذ استغلت الوضعية الإنسانية لأكراد العراق للتجسس عليه وكذا شأن الوضعية فى دارفور بالسودان وجنوبه لمحاولة تقسيمه للاستيلاء على الثروات الطبيعية الواعدة هذه المناطق الغنية بالبترول واليورانيوم المكتشفان وقد سبقت للميدان الشركات الأمريكية لأخذ مكان لها فيهما لهذا فأن التخفى وراء قرارات الشرعية الدولية هو للتستر على الأهداف السياسية وقد وضح هذا الأهداف الكاتب الأمريكي "لارى موسكيدا" من خلال رصده انتهاكات الولايات المتحدة الأميركية مبادئ وأهداف الأمم المتحدة فى حوالى 13حالة تحت غطاء الأمم المتحدة [3].

إن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ومن تبعها على المنظمة الدولية يجعلها أداة من أدوات سياستها والتحكم في تدخلها في القضايا الدولية لم يعد رهنا للجمعية العامة أو المجلس الأمن بل أصبحت الأمم المتحدة كأنها ملحق لوزارة الخارجية الأمريكية فهي التي تقرر ماذا يجب أن تفعل هذه المنظمة بناءً ا علي توجيهات الخارجية الأمريكية وهذا ما سمح بتصنيف أسلوب معا لجة الأمم المتحدة للازمات الدولية إلي ثلاثة أنواع[4]:

1 د محمد الرميجي: مجلة العربي، عدد412 مارس993 الكويت ،ص 27

2 (حقائق أساسية عن الأمم المتحدة نشرة تصدرها الأمانة العامة للأمم المتحدة)– أدارة الإعلام – نيويورك فبراير. 2001.

3 جابر مبارك السعداوي: المرجع السابق ص 483

4 د حسن نافعة والدكتور محمد شوقي عبد العال: المرجع السابق، ص445-450.

الذي يعني ككل الأزمات التي لا يراد للأمم المتحدة أن تتدخل فيه و ترك تسويتها لأطرافها المباشرين تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية مثل القضية الفلسطينية إذ تم استبعاد الأمم المتحدة في هذا النزاع الهام الذي يشكل أصل ومنبع كل النزاعات الموجودة في الشرق الأوسط بل أنه خلال حرب الخليج عند ما تعرضت إسرائيل.

بعد انتهاء حرب الخليج لم يطرح الصراع العربي –الإسرائيلي على طاولة الأمم المتحدة بمثل ما طرح موضوع غزو الكويت واحتلالها، بل طرحت القضية الفلسطينية في إطار مؤتمر دولي نهاية 1991 تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وانكفاء روسيا عن القضايا الدولية.

هكذا فإن استعمال آلية الأمم المتحدة وتفعيلها بعد جمود طال كثيراً لم يأت بثماره لصالح تدعيم هذه المنظمة ولصالح القانون الدولي والمجتمع الدولي مما ولد خيبة أمل أكثر مرارة عن سابقتها عندما كانت المنظمة مشلولة عن القيام بدورها في إطار القطبية الثنائية فأصبح تدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد حرب الخليج مقترناً بخرق الشرعية الدولية وعنواناً للاستعمار الجديد وأن هذا الجانب يعد من أكثر الجوانب سلبية في النظام القانوني الدولي الجديد.

وبدون شك أن التغيرات التي حصلت على هيكل النظام الدولي التي يعبر عنها بالنظام الدولي الجديد لا تبقى حيادية أو بدون تأثير على منظمة الأمم المتحدة التي يجب إخضاع ميثاقها للتكيفات الجديدة وعدم ترك الدول تتلاعب بالشرعية الدولية حسب أهواءها ومصالحها ولهذا يتعين إصلاح الأمم المتحدة بطريقة تساهم فيها كافة الدول حتى تصبح تعبر عن التوازنات الجديدة مع التشدد على مراعاة الشرعية الدولية بصفة دقيقة بعد ذلك.

ثانيا: المجال الاقتصادي

يقول جون سبانس JOHN SPENCE " ...بدو أنّ نا ننتقل من عالم جيوسياسي إلى عالم جيواقتصادي فالتحول الأساسي الذي أصاب المنظومة الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفييتي سابقا) روسيا حاليا(،هو فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي المبني على الملكية العامة لوسائل الإنتاج في كل الدول التي كانت تتبنّ اه تقريبا،طبعا ما عدا الصين التي أدخلت على اقتصادها الكثير من الانفتاح)الصين الدولة لتي تسير على قدمين ، الاشتراكية و الرأسمالية، بحيث أصبح يطلق عليها لفظ دولة بوجهين la chine en deux visage) (و كذا كوبا. و انتصار النظام الاقتصادي لرأسمالي المبني على تحرير اقتصاد السوق و الخوصصة ، و أهم المتغيرات للتي تدلّ

أ- البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أسفر المؤتمر المالي والنقدي الدولي الذي انعقد في " بريتون وودز " عام 1944عن اتفاقية خاصة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد صاغها المؤتمر بعد اتفاقية صندوق النقد الدولي. وتم إقرار هذه الاتفاقية رسميا في 27ديسمبر 1945ويعتبر البنك منظمة دولية حكومية متخصصة تتبع الأمم المتحدة بعد أن تم الربط بينهما بموجب اتفاقية وصل في 15أبريل .1948 ومقر البنك مدينة واشنطن بالولايات المتحدة [1]، ويتمتع البنك بالشخصية القانونية الدولية وبميزانية مستقلة وكان إنشاء البنك لتحقيق الأهداف التالية:

1-المساعدة في تعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنميتها عن طريق تسهيل استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية، وبناء اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.

2-الحث على تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق تقديم الضمانات الائتمانية لها وسد النقص فيها من موارد البنك الخاصة أو مما يحصل عليه من أموال.

3-تشجيع نمو التجارة الدولية والحفاظ على توازن موازين المدفوعات.

4-التنسيق بين القروض التي يضمنها أو يقدمها وبين القروض الدولية في المجالات الأخرى.

ويمارس البنك عملياته مع مراعاة تأثير الاستثمار الدولي على الأحوال الاقتصادية في أقاليم الدول الأعضاء.

1 محمد ابراهيم عبد الرحيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2008،ص124

5- تقديم المعونات الفنية والدراسات الاقتصادية لتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء، وقد اتسع نشاط البنك في هذا الخصوص عن طريق تقديم المعونة الفنية والخبراء الاقتصاديين ليس فقط في المشروعات التي يمولها البنك بل في كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء.

6-فض المنازعات المالية بين الدول، فقد تدخل البنك مثلا في الخلافات التي نشأت عن تأميم قناة

7 - تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية، ولذلك أنشئ معهد التنمية الاقتصادية في واشنطن عام 1955م مستهدفا توفير خدمات التدريب لكبار موظفي الحكومة في البلدان النامية على إدارة التنمية الاقتصادية. [1]

ومنذ العقد السادس من القرن الماضي، أصبح البنك الدولي مجموعة من ثلاث مؤسسات هي: البنك الدولي للتعمير والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والرابطة الدولية للتنمية، وكلها تهدف إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي لدول الآخذة في وا إن كان هناك بعض الاختلاف فيما بينهم فالبنك الدولي الذي أنشئ عام 1944م يقدم قروضه عموما للدول النامية التي تحاول بلوغ مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي ولا يقدم قروضه إلا لأغراض إنتاجية.

أما مؤسسة التمويل الدولية التي أنشئت عام 1956م فإن مهمتها هي مساعدة التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل نموا ومساعدتها على تشجيع النمو في القطاع الخاص من اقتصادها [2] الأكثر فقرا وبشروط ميسرة عن البنك وأخف وطأة، وهذه الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 625 دولار في السنة حسب عام 1978م ، وينطبق هذا على أكثر من 50دولة نامية أما عن العضوية والتصويت داخل البنك الدولي فقد جعلت اتفاقية إنشاء البنك من عضوية صندوق النقد الدولي شرطا لعضوية البنك الدولي، وجواز قبول أعضاء جدد بموافقة أغلبية مجلس المحافظين بشرط سبق عضوية صندوق النقد أيضا، كذلك تفقد الدولة عضويتها بطريقة أوتوماتيكية في البنك إذا فقدت عضويتها في صندوق النقد الدولي[3]، وقد بلغ

1 عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976.ص.23

2 عبد المعز عبد الغفار نجم، المرجع نفسه، ص.24.

3 Roberto lavalla, la banque mondiale et ses filiales -Aspects juridiques et fonctionnement- L.G.D.J. Paris 1972. P. 05

عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي حتى سنة2000 م، 186عضو وبلغ عدد أعضاء المؤسسة المالية الدولية 182عضوا أما أعضاء الهيئة الدولية للتنمية فبلغ 169عضو .[1]

ويؤمن البنك إنشاء البنى التحتية بقروض الاستثمار،وفي بعض الحالات -مثل النيجر- يغطي العجز في الميزانية، وهو يمول كل عام أيضا مئات من مشاريع التنمية فالبنك يعتبر في كل مكان هو المقرض ويستطيع أن يفرض شروطه علي مدينيه، ومن غيره يقبل أن يمنح قرض لبلاد مثل تشاد وهندوراس أو مالاوي أو كوريا الشمالية أو أفغانستان.[2]

لكن بجانب ذلك كان هناك وجه آخر للبنك تجلي في الشروط القاسية التي يفرضها على الدول المقترضة لتغيير اقتصادياتها التقليدية من أجل تنظيم المضاربة الاقتصادية والتجارة العالمية، ومن يفرض هذه الشروط يرفض طلبه.

وقد حدث هذا خصوصا من نهاية الستينات وحتى بداية الثمانينيات حينما كان " ر وبرت ماكنمارا" مديرا للبنك، وكان قبلها شغل وزير الدفاع للولايات المتحدة مع الرئيسين كينيدي وجونسون، وتسبب في دمار فيتنام،ولكنه وأثناء رئاسته للبنك الدولي تسبب في دمار أكبر حيث كانت الدول تتعامل مع البنك دون أن يكون لديها خيار آخر، وكانت ثمرة سياسة ماكنمارا أن وجد ت الدول النامية نفسها أمام سدود ضخمة واسعة الفوهات وطرق مدمرة، وأبنية ومكاتب فارغة وحقول خربة، وديون هائلة، لن يستطيع أبدا تسديدها، وكانت هذه هي ثمرة السياسة التي انتهجها البنك منذ رئاسة ماكنمارا .[3]

إن البنك الدولي في أثناء ولاية ماكنمارا كان يتبنى أيديولوجيا قائمة على النمو وكانت المعادلة :نمو - تقدم- تنمية- رخاء للجميع، وعندما تعرضت هذه النظرية للانتقاد وذلك لتخريب الطبيعة، أخذ البنك يتبنى نظرية التنمية المتكاملة، ثم في التسعينيات نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللأسف فشلت كل هذه النظريات في مساعدة الدول الفقيرة وتطورها[4] والسبب في هذا الفشل أن النظريات قد تتغير، لكن الممارسات تبقي ثابتة لأنها تمليها عقلية مصرفية قائمة على الاستغلال، وفتح البلاد أمام أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للسلب والنهب

1 عبد المعز عبد الغفار نجم، المرجع السابق، ص.27.

2 حسين عمر، المنظمات الدولية -هيئات و وكالات منظمة الأمم المتحدة و منظمات التجارة والتعاون الاقتصادي - دار الفكر العربي، القاهرة، ، 1993 م،ص 58

3 عبد المعز عبد الغفار نجم، مرجع سابق، ص. .63

4 عبد المعز عبد الغفار نجم، مرجع سابق، ص63. .

وفي كل الأحوال لا بد من رضاء الولايات المتحدة، ويفرض البنك خصخصة الأملاك العامة وتساءل جيمس ولفنسون- المدير السابق للبنك الدولي- عام- 2000م عقب استقالة أقرب مساعديه والنائب الأول لرئيس البنك الدولي وتشهيره علانية بإستراتيجية الخصخصة المفرطة وعدم فاعلية مؤسسات بريتون وودز - فإذا كانت القروض تخرج والسدود تنشأ وتولد الكهرباء ومع ذلك فهناك بشر يموتون من الجوع، وفي جميع بلدان العالم الثالث تعود الملا ريا إلى الانتشار وتقضي على مليون شخص في السنة، والمدارس تقفل، والأمية تتقدم، والمستشفيات تسقط في الخراب والمرضى يموتون لغياب الدواء، ومرض الإيدز ينتشر .[1]

نه الاستغلال الصارخ من قبل الشركات الرأسمالية العابرة للقارات، وسياسة الخصخصة المفرطة بغير حدود ومحاولة فرض قواعد لنظام اقتصادي من طرف مؤسسي البنك يخدم مصالحهم. إن ما سبق ذكره يوضح الطريقة التي يتعامل بها البنك مع قروضه الممنوحة للدول لأعضاء والسيطرة الطاغية لواشنطن على سياسات البنك وقراراته بغية فرض قواعده التي تشكل النظام الاقتصادي الذي يراه مناسبا.

إن تطور الدور الاقتصادي للبنك الدولي من خلال أنشطته في مجال إقراض الدول الأعضاء فيه تعكس الرغبة الجامحة للنظام الرأسمالي في تعميم أيديولوجيته على العالم، وتكريس لقواعد النظام الاقتصادي الذي يريده حيث ترتبط القروض ببرامج التكييف الهيكلي التي تفرضها الدول الكبرى على الدول النامية، وما يقتضيه ذلك من التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ب- صندوق النقد الدولي FMI:

أنشئ صندوق النقد الدولي بمقتضى الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر النقد والمال الذي عقد في "بريتون وودز"في 22يوليو 1944،قد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27ديسمبر 1940معندما قام ممثلو الدول التي تملك 80بالمائة من موارد الصندوق بإيداع وثائق التصديق على الاتفاقية[2]. وكانت الولايات المتحدة قد وجهت الدعوة إلى44 دولة لحضور هذا المؤتمر وذلك للإعداد لما ينبغي اتخاذه من خطط وتدابير لمعالجة كافة المشاكل الاقتصادية التي ستواجه هذه الدول في فترة ما بعد الحرب.

1 حازم الببلاوي ،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة ،العدد ،257،القاهرة ،سنة 2000 .ص. .97

2 D. Carreau, le Fonds monétaire international, Armand Colin, Paris, 1970. P. 17

لقد كان هدف هذا المؤتمر البحث عن نظام نقدي موحد تأخذ به الدول حتى يتوفر الاستقرار العالمي وذلك لأن السلم الاقتصادي يعد أساسا قويا للسلم السياسي. وقد استعانت الأمم المتحدة بهذه المنظمة للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر منهجا من مناهج ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق رفاهية الشعوب. ويعتبر الصندوق احد الوكالات الحكومية المتخصصة بمقتضى الاتفاقية التي تم إبرامها بين الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة، وقد بدأ الصندوق عملياته في ماي 1947م. وحددت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق الأهداف التي يسعى لتحقيقها وهي: "دعم استقرار أسعار الصرف، وللمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ولتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وفي محو القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق حركة التجارة الدولية، ولبث الثقة بين الدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق ميسورة لهم بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون الالتجاء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي والدولي".[1]

وهذه الأهداف يمكن إيضاحها فيما يلي:

1-التشاور والتعاون بشأن المسائل النقدية الدولية : فالصندوق يعد المكان الأمثل للتشاور والتعاون لوضع حلول للمشاكل والمسائل النقدية الدولية بعد دراستها وعرضها على المجلس التنفيذي أو مجلس المحافظين، بغرض التوصل لمواقف موحدة توجه السياسات النقدية والمالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية.

2-تسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية: هذا الهدف يتعلق ببذل الصندوق أقصى جهد لجعل دول تتخلى عن السياسات التجارية المتطرفة وا زالة القيود بشأن حركة التجارة الدولية، لجعل كل دولة تستفيد من مواردها الإنتاجية والبشرية.

3-تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف: وذلك عن طريق وضع نظام لأسعار الصرف يكفل عدم حصول التخفيضات المتبادلة في أسعار صرف العملات الدولية لأن بعض الدول إذا ما رغبت في زيادة صادراتها تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها ويضر هذا الوضع بمصالح الدول المتنافسة، ويقوم الصندوق بفرض رقابة على هذه السياسات.

1 D. Carreau, Op. cit, 20

4-إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية: لا شك أن قابلية العملات للتحويل فيما بين الدول دون رقابة من الأمور الضرورية لتشجيع المبادلات التجارية،طالما أن أداء المدفوعات الدولية يتم بسهولة ويسر، وبعيدا عن أي قيود فالصندوق يفرض تجنب إحداث قيود على المدفوعات الجارية أو أية إجراءات نقدية تنطوي على التمييز في المعاملة.

5-توفير الثقة بين الدول الأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لها: وهذا الهدف يتمثل في تمويل الدول الأعضاء بالموارد اللازمة لتصحيح الإختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات بشرط وجود ضمانات كافية.[1]

والغرض من تقديم هذه القروض للدول الأعضاء هو توفير الثقة لديها بشكل يكفل معالجة أية اختلالات مؤقتة بالموارد المتاحة دون اللجوء إلى وسائل قد يترتب عليها تقويض الرخاء القومي ،والدولي، كذلك تقصير أمد فترات الاختلال والحد من درجتها. ويتكون الصندوق من الدول المؤسسة التي اجتمعت في"بريتون وودز" بالولايات المتحدة عام 1944م وتكون عضويتها أصلية وكان عددها 93 دولة .[2]

إن صندوق النقد الدولي قد أدى-في الغالب- إلى حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي نتيجة للتباين في المعاملة بين الدول الأعضاء، وممارسة ضغطا غير متناسب على الإقتصادات الأضعف حتى تقوم بعملية تصحيح.

فخلال الأزمة التي واجهت حكومة الفلبين في عام 1980م ، وعندما لجأت إلى الصندوق للاستفادة من مواردها، طالب الصندوق الوفد الفلبيني بالموافقة على إلغاء القيود على النقد الأجنبي وتخفيض العملة، غير أن المفاوضين الفلبينيين رفضوا هذه الشروط، وتمسكوا بالإبقاء على سعر تعادل العملة دون تخفيض واقترحوا مقابل ذلك فرض ضريبة بواقع 20%من مبيعات النقد الأجنبي،وهو يعادل تخفيض قيمة العملة من جانب واحد.

ويقول "كواد رنو" أحد أعضاء الوفد الفلبيني أن المسئولين في الصندوق أبدوا تفهما وتعاطفا مع اقتراحهم، ولكن ضغط حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مدير الصندوق أدى إلى رفض الصندوق تقديم القرض للفلبين، بسبب عدم الموافقة على شرط تخفيض العملة.

1 عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الإستثمار ،مصر و لبنان ، كلية التجارة جامعتي الإسكندرية و بيروت العربية ،الدار الجامعية للطبع -1993، ص 144

2 إبراهيم بن عيسى العلي العيسى، صندوق النقد الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق، القاهرة 1987.ص13.

وفي هذا الصدد يقول ": وحينما بحثنا المسألة مع مدير الصندوق تبين أن هذا الموظف كان سيوافق على الخطة لولا أن العضو الأمريكي في الصندوق أبلغه أن حكومة الولايات المتحدة لا تعتقد أن حكومة الفلبين تستطيع إعادة فرض الضريبة على النقد الأجنبي، وحينما علم مدير الصندوق بوجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية رفض المضي في بحث المسألة معنا، وأضاف عضو الوفد الفلبيني "اعتقدت أن مؤسسة دولية من نوع صندوق النقد الدولي لا تتبع سياسة سليمة حينما تسمح لنفسها بأن تتأثر بنفوذ احد الأعضاء[1] .

وقد نجح الوفد الفلبيني في موقفه المتشدد في رفض مقترحات الصندوق، وبالتالي لم يقترض ـه، وا ٍنما اتجه إلى الاقتراض من أحد البنوك الخاصة في نيويورك، ولأمد قصير للتغلب على ظروف الأزمة وفعلا تم له ذلك وحقق ما يهدف إليه، وقد تجلى التأثير الأمريكي على الصندوق ومديره.

وأعلن الرئيس الأمريكي في اجتماعه السنوي لحكام الولايات المتحدة الأمريكية المجتمعين في واشنطن عقب ذلك "إنه بمساعدة صندوق النقد الدولي ،وبنك التسويات الدولية، والحكومة الكندية، قد صار متاحا وبدون موافقة الكونجرس، منح المكسيك قرضا تزيد قيمته على الخمسين مليار دولار لمواجهة ما يعصف به من أزمة،وأن المكسيك ستسدد كل ما في ذمتها من ديون.[2]

وهكذا وفي أقل من أربع وعشرون ساعة مول رجال عددهم أقل من أصابع اليدين وبعيدا عن الرقابة البرلمانية، وبأموال دافعي الضرائب في البلدان الصناعية الغربية،أكبر قرض مساعدة منذ 1951 م ولم يتفوق عليه إلا تلك المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال.[3]

وهكذا قال رئيس صندوق النقد الدولي "إن الأزمة المكسيكية كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد،عالم الأسواق المعولمة "وأنه كان يتعين علينا التصرف دونما اخذ التكاليف بعين لاعتبار وا ٍلا اندلعت كارثة عالمية حقا وحقيقة[4]"

ومن بين المصائب التي سببها صندوق النقد الدولي تلك التي ضربت الأرجنتين حيث كانت بلدا مزدهرا ثم انتقلت بديون خارجية وطبقت إستراتيجية جامحة في الخصخصة وتحرير الأسواق

1 D. Carreau, Op. Cit, P.37

2 عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية_ ،مصر ، دار الجامعة الجديدة للنشر .جامعة الإسكندرية ،2000م،ص95

3 A. Altshuler, the international monetary law, progress public. London, 1988, p.236.

4 A. Altshuler, Op. Cit. P. 240

المالية ووقعت بذلك تحت سيطرة صندوق النقد الدولي الأمر الذي أملى عليها سياسيات اقتصادية ومالية تخدم بالدرجة الأولى مصالح الشركات الكبرى العابرة للقارات، وبخاصة الأمريكية وصار البيزو، وهو عملة النقد الأرجنتيني يساوي دولار واحدا.[1]

وفي عام 2001 بلغت نسبة النمو الاقتصادي أقل من 1.9%وبلغت قيمة الإنتاج القومي الخام السنوي للفرد الواحدة 754دولار وبذلك قاربت الأرجنتين مستوى49 بلدا الأقل تقدما في العالم، ثم تفجرت الأزمة في الأول من ديسمبر ،2001وبلغ الدين الخارجي 164 مليار دولار ومن أجل وقف رؤوس الأموال الهاربة للخارج أمر رئيس البلاد "دي لورا " بتجميد الودائع مصرفية الخاصة، وا ٍثر ذلك انتشر الهلع بين الناس وانهار الاقتصاد الوطني، وارتفعت نسبة البطالة إلى 18 %، وانهارت المؤسسات وأشهرت إفلاسها.[2]

وفي خضم هذه الأزمة رفض صندوق النقد الدولي تقديم أية قروض جديدة الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوتر الذي تحول إلى تمرد شعبي أطاح بالرئيس " دي لاروا " وثلاثة رؤساء بعده.
تبقى نقطة هامة وهي تأثر الصندوق بالسياسة الأمريكية فالصندوق يبدوا وكأنه في الخدمة الدائمة والمباشرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ويسعى لتكريس القواعد الاقتصادية التي تتبناها هذه الأخيرة.

إذا كانت أخطر عيوب صندوق النقد الدولي تكشف مدى السيطرة الأمريكية على الصندوق واعتباره آلية هامة من آليات الولايات المتحدة والدول الكبرى تتمثل في انحرافه بعيدا جدا عن دوره الأصلي في الإشراف على النظام النقدي الدولي واعتباره فقط آلية لإرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي فإنه نتيجة للنظام المرن لأسعار الصرف واعتماد هذا النظام على أسواق رأس المال الخاص - وبالتالي تحدث تقلبات وأزمات خطيرة - فإن على الصندوق أن ينهض بدور جديد يمثل فيه مظلة التشاور بين الدول الكبرى والدول النامية في خصوص سياسات الاقتصاد الكلي، والإشراف المصرفي والنقدي العالمي من اجل إرساء قواعد لنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وتضمن حقوق الدول النامية.[3]

أثناء مقابلة رئيس بنك الاحتياطي في نيويورك خلال عام 1996م خلال فترة عمل الباحث الحالي كمحافظ لسلطة النقد الفلسطينية (بنك فلسطين المركزي) قال له لا" تستمعوا إلى نصائح

1 A. Altshuler, Op. Cit. P. 241

2 عادل أحمد حشيش،المرجع السابق،ص 100

3 K.DANN, le système monétaire international, Paris, P.U.F, 1985, p. 433

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول عدم إقامة بنوك للتنمية وبنوك متخصصة مدعومة من الدولة وترك النشاط المالي والمصرفي لحرية السوق، فقد لجأنا في مرحلة سابقة في الولايات المتحدة إلى إقامة مثل هذه المؤسسات المالية.

ج- منظمة التجارة العالمية:OMC

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي الدولي لأركانه الرئيسية فهي الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهم يعملون على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي الدولي الذي أصبح يتميز بوحدة السوق عالمية ويخضع لإدارة وا إشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة، لذلك لها صفة الإلزام لأعضائها فيما تم الاتفاق عليه وتملك فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات وتقوم على أسس أهمها مبدأ الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية بدأ الالتزام بالتعريفات الجمركية وا إعطاء امتيازات للدول النامية، ومبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية. [1]

تم التوقيع في مراكش بتاريخ 1994/15/4م، على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في ختام مفاوضات جولة أرجواى بواسطة 122دولة ، ودخلت المنظمة حيز النفاذ اعتبارا من أول يناير 1995م.

وتم الاتفاق على أن منظمة التجارة العالمية تحل محل الجات في خلال سنتين على الأكثر ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من أجهزة رئيسية وأخرى فرعية[2].

وتتمثل أهم أهداف منظمة التجارة العالمية في الآتي:

1-تحرير التبادل الدولي التجاري للسلع والخدمات: ويقصد بهذا الهدف التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع والخدمات وبذلك تستكمل المنظمة ما بدأته الجات سنة 1947 م وتهدف أيضا إلى إزالة القيود غير الجمركية والعقبات الإدارية.

1 سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية المتخصصة، (الوكالات الدولية المتخصصة للأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية) ، شركة ناس للطباعة، القاهرة .1997م،ص 78

2 جون كريستوف روفين ،أوهام لامبراطورية وعظمة البرابرة ، ترجمة أمل بن أبي راشد ،دار الجمهورية للنشر والتوزيع ،طرابلس،ط1 ،1995م ،ص26

2-رفع المستويات المعيشية للدول الأعضاء : الغرض النهائي للمنظمة هو رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء فيها، وذلك من خلال التشغيل الكامل، والاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الإنتاج والقدرة على المنافسة العالمية.

3-ضمان حصول الدول النامية على نصيب عادل في التجارة الدولية : ووفقا لهذا تتخذ المنظمة التدابير اللازمة لحصول الدول النامية على نصيبها العادل من التجارة الدولية بما يتناسب مع احتياجاتها في التنمية الاقتصادية، وا ٍن كانت المعاملة للدول النامية لازالت غير كافية .

4-إقامة نظام دولي تجاري دائم ومتكامل : بالرغم من قيام النظام التجاري الدولي منذ عام 1948م وحتى إنشاء المنظمة على الاتفاقات فإنه يقوم على بناء مؤسساتي له صفة الثبات والدوام، وهذا يتطلب من المنظمة أن تعمل على ثبات هذا النظام وبقائه، عن طريق تحقيق التنسيق الكامل بين سياسات الدول الأعضاء، وتفادي حدوث أي نزاعات بين الدول الأعضاء، ولا يفوتنا الإشارة إلى الدور الحاسم الذي يلعبه جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة وا ٍسهامه في حل الخلافات التي تثار بين أطراف هذا النظام واستمرار علاقاتها ومبادلاتها التجارية.[1]

إن سيطرة الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية) في أوضح صورها حين يمتد نفوذها ليشمل كل أرجاء المعمورة، فإذا كانت الرأسمالية داخل مجتمعها تقضي على الضعيف بالانزواء ثم الموت لأنه لا مجال إلا للأفضل وهو الأقوى، أما الضعيف فلا مصير له إلا الموت، فماذا يمكن أن يكون حالها مع عالم غريب عنها تسعى منذ زمن طويل للسيطرة عليه والتحكم في كل أوضاعه وممتلكاته .

إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. النتيجة المرجوة من ذلك هي الضمان. فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم. النتيجة المحققة من كل ذلك هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام. النتيجة الأخرى هي الثقة. أن يعرف المستهلكون والمنتجون أنهم يمكنهم أن

1 مصطفى سلامة حسين ، قواعد الجات- الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارية- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت،1998م ،ص 24

ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات لتي يستخدمونها . وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة لهم.

د- الشركات المتعددة الجنسية

الشركات المتعددة الجنسية عبارة عن شركات تمتاز لحد الآن بطابعها الوطني قانونيا ومتعددة الجنسيات بالنسبة لرأسمالها الاجتماعي وعبرا وطنيا بالنسبة إلي أعمالها وخدماتها. [1] هذه الظاهرة العالمية التي اختلف في تسميتها، لكن الاتفاق الغالب هو مصطلح "الشركات المتعددة الجنسية" ، كان يتوقع لها في الماضي أنها ستسيطر على الاقتصاد العالمي بالكامل قبل نهاية القرن الماضي وذلك ما حصل فعلا.[2]

إذ أن الشركات عبر الوطنية كما اشرنا سابقا تعمل على تحقيق أهداف مضبوطة ومعينة تكون مدروسة وفق خطط وأساليب جد حديثة، وللحفاظ على مصالحها وأهدافها في البلدان المضيفة وبقاء امتيازاتها فإنها تضطر إلى التداخل في الشؤون الداخلية لهذه بلدان، فنجد انه منذ الحرب العالمية الثانية تدخلت شركات النفط العالمية الكبرى سياسيا وحتى عسكريا في شؤون الكثير من دول العالم الثالث ، مثل العراق ، فنزويلا ودول الخليج العربي [3].

وتحاول هذه الشركات بطريقة أو بأخرى توجيه السياسة الداخلية للبلد المضيف في اتجاه يتماشى و مصالحها،فتؤثر بنفوذها وأموالها على رجال الأحزاب والسياسة الذين يرعون مصالحها ويصرفون النظر عن مصالح بلادهم كما تسعى لاحتواء بعض الأجهزة الأمنية لاستخدامها هذا المثال لا يوضح فقط خطر الشركات المتعددة الجنسية على الأنظمة التي تختلف مع دولة أو دول شركة الأم، وا ٍنما يبين أكثر العلاقة القائمة بين مصالح هذه الشركات والبلد الأم، وفي هذا الصدد كتب جاكوب فاينر (J.VINER)، انه منذ بداية حركة الرأسمال الأمريكي والشركات نحو الخارج فان وزارة الخارجية والبيت الأبيض الأمريكي قد رغبتا في توجيه الاستثمار الأجنبي الأمريكي في الاتجاه الذي يدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.[4]

---

1 حسام عيسى ،الشركات المتعددة القوميات " لبنان، المؤسسة العربية للدرسات و النشر، بيروت، بدون سنة، ص 66

2 رتران، موريس،الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام الدولي الجديد، دار المستقبل العربي، ط1، 1992 م،ص.233

3-محمد السيد سعيد الشركات المتعددة الجنسيات و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، مصر ،الهيئة العامة للكتاب ، 1978م . ص 84

4 محمد الجاوي ،المرجع السابق ،ص 119.

إلى جانب هذا فان الشركات متعددة الجنسية لا تلتزم بالقدرات الدولية التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة مثلا في محاربة العنصرية هذه الشركات تعمل على تكريسها،بحيث تغتنم الفرص وتسوق إنتاجها مستغلة الظروف الحرجة لتلك الدول وذلك ما حدث للنظام غير الشرعي الذي كان سائدا في جنوب إفريقيا، وهكذا تكون هذه الشركات كدعامات أساسية لبعض الأنظمة العنصرية لاستيطانية في كل من فلسطين ،وا إقليم ناميبيا وزمبابوي، ساوتومي، وجزر الرأس الأخضر،وفي آسيا تيمور الشرقية ومكاو، وهذا تبعا لما تقدمه مؤسسة التضامن ومؤسسات التعامل الوطني ومن جهة أخرى تدعم الشركات متعددة الجنسية الحركات والجبهات المطالبة بالسلطة والتي تدعي بأنها حركات وطنية ثورية في بعض الأقاليم التي حصلت على استقلالها ،وخاصة في انغولا و الموزمبيق ضد الحكومات الشرعية لهاتين الدولتين ،[1]

ما يمكن استنتاجه مما تقدم أن سيادة النظام الرأسمالي والذي تجسده العولمة بمختلف ما نتج منها من فتح للأسواق الحرة مرورا إلى انتقال السلع والأموال والتجارة الحرة كل هذا ساهم في ظهور عالمين عالم متقدم يقود زمام العولمة تحت قيادة الولايات المتحد الأمريكية وعالم نامي انتشرت فيه كل سلبيات العولمة بدءا من انه صار سوق للمنتجات هذه الدول وصولا إلى انه يعاني من ظاهرة فقر وبطالة وتدني مستوى المعيشة وهشاشة مؤسساته الاقتصادية، ما أدى إلى عجز الدولة عن تلبية حاجيات شعوتها هذا الأخير افرز ظهور نزاعات داخلية تهدد السلم داخل الدولة وخارجها.

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية الأكبر حجما و الأوفر قوة ، ثم تليها البريطانية، الفرنسية، الألمانية، و هي درجات في القوة تتوافق تقريبا مع الأهمية السياسية لبلادها في المعترك الدولي، حيث نلاحظ إن الشركات الأمريكية لها دور كبير في دعم السلام والأمن للمجتمع الأمريكي، و بالتالي حظيت باهتمام كبير من قبل السياسة الأمريكية، فضغطت و م ا للاعتراف بمعاهدة إنشاء السوق الأوربية.

أما في الدول المتخلفة ، فقد انصب اهتمام السياسة الأمريكية على دعم استثماراتها في الخارج عن طريق المفاوضات مع الحكومات الأجنبية للسعي إلى توقيع معاهدة تمنح للمستثمر فرص معقولة لنقل مكاسبه و سحب رؤوس أمواله إلى الدولة الأم إضافة إلى تدخل الحكومة

1 محمد السيد سعيد ،المرجع السابق ،ص93

الأمريكية بالدول الأجنبية، خاصة المتخلفة قصد الاعتراف بتثبيت حماية خاصة للشركة الأمريكية فإذا كانت هناك قيود تتعارض و مصالح الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية.

نجد أن السياسة تبذل كل مجهوداتها السياسية و الاقتصادية فجبار المضيفة على تحطيم هذه القيود، و خير مثال على ذلك القيود التي وضعتها اليابان بسبب تخوفها من إضعاف مركزها الصناعي في سوقها بسبب المنافسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، خاصة في المتخلفة قصد الاعتراف بتثبيت حماية خاصة للشركة الأمريكية فإذا كانت هناك قيود تتعارض و مصالح الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية نجد أن السياسة الأمريكية تبذل كل مجهوداتها السياسية الاقتصادية لإجبار الدول المضيفة على تحطيم هذه القيود و خير مثال على لذلك القيود التي وضعتها اليابان بسبب تخوفها من لإضعاف مركزها الصناعي في سوقها بسبب المنافسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية خاصة في الصناعات المتقدمة الأمريكية نظرا للضغوط الأمريكية الكبيرة على الحكومة اليابانية وجدت هذه الأخيرة نفسها مجبرة على رفع قيود التجارة و الاستثمار في سوق الكمبيوتر كما استطاعت الو م أ أن تضغط على صندوق النقد الدولي عن طريق إنشاء مركز دولي للشركات الأجنبية لتسوية المنازعات الاستثمارية بين الدول و الشركات الوطنية للبلاد الأخرى و من البديهي أنها هي من تدير هذا المركز[1].

1 اسماعيل صبري عبد الله –نحو نظام عالمي جديد مرجع سابق ص 122

خاتمة

خاتمة :

لم يتبلور النظام الدولي الجديد بعد، فهو نظام 'أحادي القطبية' علي صعيد القوة العسكرية، حيث يشير الإنفاق العسكري الأمريكي، مقارنة بالقوي الدولية الصاعدة، إلي أن الولايات المتحدة ستظل القوة العسكرية لردح طويل من الزمن. ولكن هذا النظام سيكون 'متعدد الأقطاب' علي الصعيد الاقتصادي، حيث تتعدد مراكز القوي الاقتصادية، وفي الوقت ذاته 'عديم الأقطاب'، حسب رؤية رئيس 'مجلس العلاقات الخارجية' الأمريكي ريتشارد هاس فيشهد النظام الدولي الجديد صعود قوي إقليمية لا تقل أهمية ودورا عن القوي الدولية الصاعدة، وفاعلين ما دون الدولة،من شركات متعددة الجنسيات والجماعات والميليشيات المسلحة، والتي سيتزايد دورها، وهو ما يشكل تجسيدا لعالم العلاقات الدولية العابر للحدود، والواقع خارج سيطرة حكومات الدول القومية. وسيرتبط مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا بمدي قدرتها علي التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوي جديدة، وجماعات، ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية. فعلي الرغم من كونها القوة العسكريةالكبر ى في العالم، فإننا نجدها اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصادات القوي الصاعدة، الأخرى. وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوي الصاعدة فإننا سنشهد انتقالا سلسا وسلميا إلي نظام تعددي جديد من دون كوارث وحروب، تكون الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا فيه بجانب بعض القوي الأخرى.

ومما يه أن المنطقة العربية والإسلامية من أكثر المناطق تأثراً بالمتغيرات الدولية (النظام الدولي الجديد)،خاصة سقوط الاتحاد السوفيتي، إذ لم يعد أمامنا خيار سوى التعامل من فاعل واحد أو صورة واحدة من الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، ومعنى ذلك أن فرص الخيار والتحرك بالنسبة لنا محدودة وضئيلة ، مقارنة بما عليه في السابق ولقد بدأ ذلك واضحاً من خلال مشروع السلام في الشرق الأوسط ، إذ انعكست هذه المتغيرات بصورة واضحة على موقف الدول العربية التي كانت رافضة لمسيرة السلام وأصبحت من أكثر المرحبين والداعين لها وقد انعكس ذلك على المكاسب التي حققها العرب من هذه العملية،

إذ أنها لو بدأت مبكرة مثلاً بعد حرب أكتوبر أو مع اتفاقية السلام الأولى (كامب ديفيد) لكان موقفهم التفاوضي ومكاسبهم أكبر مما هي عليه.

كما أن التحولات الأخيرة حدثت في ظل انهيار للنظام الإقليمي العربي والإسلامي وتفتت وحداته وعجز مؤسسات النظام العربي كالجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي عن القيام بدورهم الإيجابي في دعم هذا النظام ومساندته. ولذا يدور الحديث في أروقة السياسة «عن احتمالات إنهاء النظام الإقليمي العربي بعضها على أساس أقاليم فرعية وبعضها الآخر على أساس توازنات بين قوى حقيقية راغبة في الالتزام التعاقدي حول صيانة السلام إقليمي ، وعليه فإن الدول العربية ستصبح جزء ً من نظامين أمنيين ، الغلبة فيهما لأطراف غير عربية ، الأول هو النظام الشرق الأوسطي الذي سيشتمل على البلدان العربية الأسيوية ودول وادي يل وكل من إيران وتركيا وا إسرائيل ، والثاني دمج دول شمال أفريقيا فيما يعرف بأمن حوض البحر الأبيض المتوسط وربطها بأوروبا ، وفي كلتا الحالتين فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي محور الارتكاز لهذه التكتلات الأمنية».

وقد بدأت مؤشرات هذا التقسيم تبدو من خلال موقف الدول المؤثرة في النظام الدولي الجديد ففي بيان قمة المجموعة الأوربية في 15 فبراير 1995 م لم يرد ذكر لكلمة العرب أو دول العربية خلال البيان ، وا نما ورد تقسيم للدول العربية على أساس المجموعات الأقليمية فجاءت دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق لأردن وا يران ضمن محور الشرق الأوسط بينما جاءت مصر وسوريا ولبنان وشمال أفريقيا وتركيا ضمن محور الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، أما السودان وموريتانيا وجيبوتي والصومال

وجزر القمر فجاءت ضمن محور المجموعة الأفريقية.ومع إقرارنا جميعاً بضعف النظام اقليمي والإسلامي ، إلاّ أنّه لابد للعرب والمسلمين من هذا النظام الذي يجب أن يعاد النظر في تكوينه ومنطلقاته على أسس جديدة تراعي المتغيرات الدولية والعربية كذلك ، لأن في ظل غياب هذا النظام سيبقى العرب والمسلمون إحدى الحلقات الضعيفة في النظام العالمي الجديد وسيؤدي ذلك إلى مزيد من التشرذم والتفتت والضياع ومزيد من الخسائر لمكاسب حقيقية يملكها العرب والمسلمون.

لقد كانت حرب أكتوبر نقطة تحول في موقف الغرب من العرب ، إذ استخدم النفط لأول مرة كسلاح استراتيجي مؤثر ، ولذا فإن أي باحث أو مخطط للنظام الدولي لا يمكن أن يتجاهل النفط، خاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان . مراكز القوة في النظام الدولي . تعتمد بشكل كبير على النفط العربي والإسلامي ، فإن هذه الورقة الرابحة يمكن أن تجعل لعرب والمسلمين موقعاً مؤثراً داخل النظام الدولي الجديد إذا أحسن استغلالها سياسياً .

بقي أن نسأل السؤال للمرة الأخيرة : هل لنا مكان في النظام الدولي الجديد في ظل غياب لأبسط سس التعامل مع المتغيرات من حولنا ، فنحن إلى الآن لم نحدد موقعنا من هذا النظام قبولاً أو فضاً ، وما يزال منظّرونا يتجاذبهم طرفا الأمر بين القبول المطلق لهذا النظام أو الرفض المطلق له دون أن يوجهوا اهتمامهم للبحث عن بديل آخر؟.

هل يمكن أن يكون لنا نظام في ظل التخلف والتبعية التي تحياها الأمة ؟

في ظل الشتات والتمزق الذي وصل إلى كلّ جانب في حياتنا ، هل يمكن أن يتحقق لنا مكان في هذا النظام ونحن نحيي فينا أعراف الجاهلية القديمة «بداحس والغبراء» في القرن العشرين؟

هل يمكن أن يتحقق لنا ذلك في ظل غيبة دور الإنسان وتهميش لحقوقه وواجباته وحريته وكرامته؟

هل يمكن أن يتحقق لنا ذلك في ظل تبعية فكرية تقذف بنا إلى الشرق تارة والى الغرب تارات؟

هل يمكن أن يتحقق لنا ذلك في ظل تغييب للإسلام عن واقع حياتنا وفي كثير من شؤوننا؟

ن النظام الدولي قديما كان أم جديداً لن يحقق لنا شيئاً من ذلك إذا لم نكن نحن قادرين على تحقيقه.

صدق الله العظيم إذ يقول ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتّى يغيروا ما بأنفسهم﴾ ، فهل نحن فاعلون؟

الملاحق

ملحق رقم 01

صمويل هنتنغتون وصدام الحضارات

ملحق رقم 02

أكبر الشركات متعددة الجنسية
الأصول الخارجية 2018 (بليون دولار)
أجنبي
محلي
0
150
300
450
600
750
جنرال الكتريك
شركة شل
بريتش بتروليم
اكسون موبيل
توتال
دي اف ام سويس
فولكس فاجن
سيمنس
هوندا

ملحق رقم 03

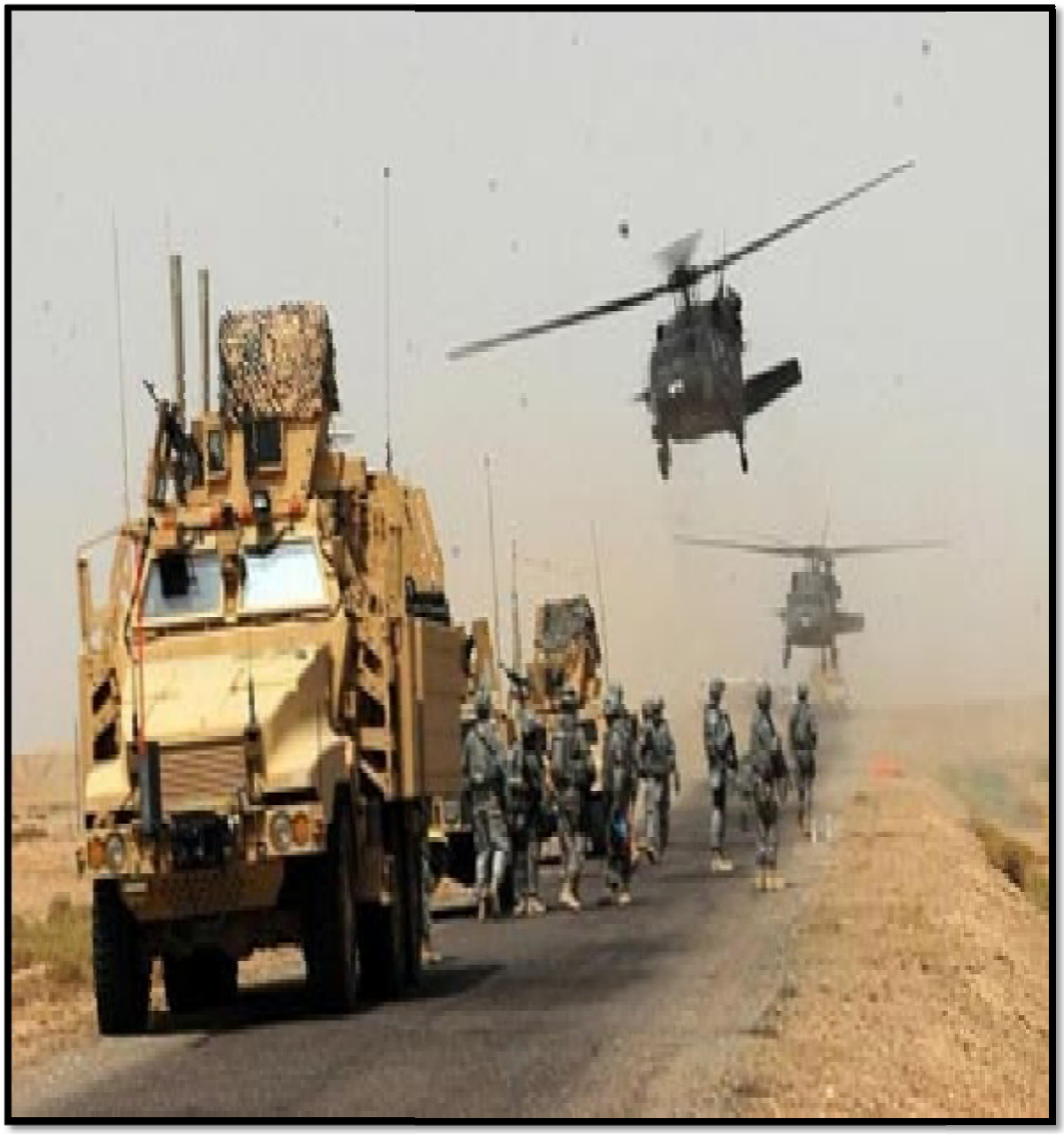

نزول القوات الأمريكية في العراق

ملحق رقم 04

تمهيد لعقد مجلس هيئة الأمم المتحدة

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر والمراجع**

1. براهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة منشورات دار الفرابي، لبنان،ط1، 2002
2. أبو شبانة، ياسر ,النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي دار السلام
3. أحمد، محمد سيد ,هل الأمم المتحدة فقط لملئ الفراغ ,السياسة الدولية، العدد122 أكتوبر 1995,
4. إدوارد ليتواك، الحلم الأمركي إلى أين؟ ترجمة ليلى غانم، دار الأزمة الحديثة، لبنان، 1992.
5. ألرشيدي، احمد، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي الأمم المتحدة ,ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية, 1996
6. أمين شلبي السيد، قراءات جديدة للحرب الباردة، القاهرة، دار المعارف، ب.ت.ن
7. اندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الديبلوماسية الامريكية، ط1، الدار العربية للعلوم لبنان، 2004
8. براولي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، مركز بيغن /السادات للدراسات الاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2004،
9. برهان غليون- سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق، ط2، 2002
10. بلقزيز، عبد الإله ,ماذا تبقى من الأمم المتحدة، المغرب، أفريقيا الشرق، 1999
11. تشومسكي نعوم، النظام الدولي الجديد القديم، ترجمة صفوان عكاش، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، ، 2000
12. جون كريستوف روفين ،أوهام الامبراطورية وعظمة البرابرة ، ترجمة أمل بن أبي راشد ،دار الجمهورية للنشر والتوزيع ،طرابلس،ط1 ،1995م

13. حازم الببلاوي ،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة ،العدد 257،القاهرة ،سنة 2000 .
14. حداد، ريمون ,العلاقات الدولية ,بيروت، دار الحقيقة2000, ,ط
15. حداد، ريمون (,،2000)العلاقات الدولية ,بيروت، دار الحقيقة، ط./1
16. حسام عيسى ،الشركات المتعددة القوميات " لبنان، المؤسسة العربية للدرسات و النشر، بيروت، بدون سنة
17. حسين عمر، المنظمات الدولية -هيئات و وكالات منظمة الأمم المتحدة و منظمات التجارة والتعاون الاقتصادي - دار الفكر العربي، القاهرة، ، 1993 م
18. حقائق أساسية عن الأمم المتحدة نشرة تصدرها الأمانة العامة للأمم المتحدة– أدارة الإعلام – نيويورك فبراير. 2001
19. حقي، ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، ،1985ص
20. دانكوس هلين كارير، مجد الأمم: إنهيار الإمراطورية السوفييتية ترجمة: يوسف شلب الشام دمشق: دار الحقيقة، 1994م
21. نر ان، موريس،الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام الدولي الجديد، دار المستقبل العربي، ط1، 1992
22. رجب عبد المنعم متولي ،النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغيير،دار النهضة العربية ،ط2003،1
23. ريتشرد نيكسون، نصر بلا حرب، إعداد وتقديم المشير عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1988
24. سرحان، عبد العزيز ,الأمم المتحدة واختيارالمصير: الشرعية أو الاستعمار الأمريكي,القاهرة، دار النهضة العربية 200, ,
25. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات ما بعد الحرب الباردة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999
26. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية المتخصصة، (الوكالات الدولية المتخصصة للأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية) ، شركة ناس للطباعة، القاهرة .1997م

27. سعيد طالب، محمد، النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ،1994
28. سلطان، حامد، القانون الدولي العام في وقت السلم، القاهرة، دار النهضة العربية ط3 ،1968.
29. شرف، أحمد، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، القاهرة، دار الثقافة الجديدة،
30. شهاب، مفيد، المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1990،ط10,
31. عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،مصر ، دار الجامعة الجديدة للنشر .جامعة الإسكندرية ،2000م
32. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الإستثمار ،مصر و لبنان ، كلية التجارة جامعتي الإسكندرية و بيروت العربية ،الدار الجامعية للطبع -1993
33. عبد الله عبد الدائم، "العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات"، في "الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل"، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
34. عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .
35. العطار، طلال، هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة وحتى اليوم ، جدة،، ،1993ط
36. عماد جاد ،التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، مركز لدراسات السياسية الإستراتيجية، الأهرام ،القاهرة 2000م
37. غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ، ط2، بنغوين للنشر، مارس 2000
38. غضبان، مبارك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
39. غورباتشوف ميخائيل، البيروسترويكا ترجمة، زياد الملا دمشق، دار الشيخ للدراسات والترجمة والنشر، 1988،

40. قرني، بهجت، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، السياسة الدولية، العدد 161، يوليو 2005
41. كيسنجر هنري الدبلوماسية، من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ترجمة، مالك فاضل البديري الطبعة الأولى المملكة الأردنية: ّ عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995
42. يندي بول، قيام وا إنهيار القوى العظمى، ترجمة، رجب مفتاح بودبوس، ط1، الجماهرية الليبية :مصراتة، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان،1993م
43. لاشعل، عبد الله، العالم العربي والشرعية الدولية الجديدة، السياسة الدولية، العدد 164, 2006،
44. ماضوي علي، أزمة الشرعية الدولية وحرب الخليج. ط1، الرباط،منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، 1991م
45. متكيس، هدى، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، شؤون عربية، العدد 31,884ديسمبر 1996
46. متولي، رجب عبد المنعم ,الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الدولية الراهنة، القاهرة،
47. متولي، رجب، النظام الدولي الجديد، القاهرة، دار النهضة العربية، ،2003ط
48. مجد هاشم الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار أسامة والتوزيع، الأردن ، ط 1، 2003م،
49. محمد ابراهيم عبد الرحيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2008،
50. محمد الرميجي: مجلة العربي، عدد412 مارس993 الكويت
51. محمد السيد سعيد الشركات المتعددة الجنسيات و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، مصر ،الهيئة العامة للكتاب ، 1978م .
52. محمد سرحان، عبد العزيز، الأمم المتحدة واختيار المصير: الشرعية أو الاستعمار، القاهرة، دار النهضة العربية، ،2005
53. محمود، عبد الغني، المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط.

54. محمود، عبد الغني، المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط
55. مصطفى سلامة حسين ، قواعد الجات- الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارية- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت،1998م
56. موسى مخول ،موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في لقرن العشرين أوربا ،ط1، دار بيسان للنشر والتوزيع ،فلسطين ،2006م
57. نافعة، حسن، التنظيم الدولي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية ,،2000
58. نظام محمود بركات، " التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية فى " الثقافة العربية أسئلة التطور والمستقبل، "سلسلة كتب المستقبل العربى"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
59. نعوم تشومسكي، القوة والإرهاب، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003

مذكرات تخرج

1. بن عيسى العلي العيسى، صندوق النقد الدولي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق، القاهرة 1987.
2. أبو العلا، أحمد، تطور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، دراسة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية

المجلات والدوريات

1.شكارة أحمد عبد الرزاق، "الفكر الإستراتنيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد". المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. (لبنان: بيروت). العدد 4.،1993/170م

السياسة الدولية، ,البعد العسكري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ,السوقى، مراد 1995, كتوبر 122,العدد

2.الرشدان، عبد الفتاح ،1998)الأمم المتحدة والتطورات الجديدة في النظام الدولي، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الثالث عشر

3.الحاج، ياسين، مذهب الضربات الاستباقية العقلانية في النظام العالمي، الحوار المتمدن ،العدد99

4.أبـو الوفـا، احمـد، الأمـم المتحـدة والنظـام العـالمي الجديـد، السياسـة الدوليـة، العـدد ،122أكتوبر 1995

المراجع باللغة الأجنبية

1. *Jonathan Clark, "Leaders and Followers", Foreign Policy. Winter 1995/1996*
2. *K.DANN, le système monétaire international, Paris, P.U.F, 1985*
3. *Michel Tatu, "l'OTAN Survivra-t-elle en l'An 2002 ?". Op.Cit*
4. *philippe Moreau Dèfeges ,UN Monde d'ingérences , paesse de sciences po, 1997,p53-54.*
5. *Stephan Brooks and William Wohlforth, "American Primacy in Perspective". Foreign Affairs July/Augus2002*
6. *Yves Boyer, "Nouvelles Doctrines Militaires et Avenir de la Sécurité Occidentale" Disponible sur www.afri-ct.org/IMG/pdf/boyer2000.*
7. *[1] A. Altshuler, the international monetary law, progress public. London, 1988*
8. *[1] D. Carreau, le Fonds monétaire international, Armand Colin, Paris, 1970*
9. *1 abd ennour benantar , l'onu après la guerre froide l'impèratif de rèforme , Casbah Editions ,alger, 2002*
10. *[1] Roberto lavalla, la banque mondiale et ses filiales -Aspects juridiques et fonctionnement- L.G.D.J. Paris 1972.*

فهرس

المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة .....أ-ج

الفصل التمهيدي: خلفايات ظهور النظام الدولي الجديد

أولا : إنهيار المعسكر الشيوعي..... 5-8

ثانيا: حرب الخليج الثانية 1991 8-10

ثالثا: تصريحات بعض القادة السياسيين بشان ظهور النظام الدولي الجديد 11-12

الفصل الأول :ماهية وملامح النظام الدولي الجديد

أولا: مفهوم نشأة النظام الدولي الجديد.....14-18

أ- النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة.....18-20

ب- ملامح وشكل النظام الدولي الجديد 20-23

ج- سمات النظام الدولي الجديد 23-28

ثانيا: أمريكا والنظام الدولي.....29

أ- القيادة الأمريكية للنظام 29-33

ب- الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد 33-35

الفصل الثاني

آليات ووسائل تفعيل النظام الدولي الجديد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

أولا: المجال العسكري 37

أ- هيئة الأمم المتحدة.....37

ب- مجلس الأمن الدولي 39

ج- تفعيل آلية منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن 42

ثانيا: المجال الاقتصادي 47
أ- البنك الدولي 47
ب- صندوق النقد الدولي 50
ج- منظمة التجارة العالمية 55
د- الشركات المتعددة الجنسيات 57
خاتمة 60-
الملاحق 64
قائمة المصادر والمراجع 70
فهرس المحتويات 77

بسم الله